المبحث الثَّاني
الرَّدُّ التَّفصيلي ومناقشة المعاصرين من أهل الاختصاص

وأقصد بالرَّدِّ التَّفصيليِّ ؛ أي تتبُّع آراء هؤلاء العلماء في القول بالتَّعارض والتَّرجيح، ومناقشتها بتأنٍ وتؤدةٍ مناقشةً حديثيَّةً حسب أصول أهل الصَّنعة، ومحَّضت هذا البحث لمناقشة أهل الصَّنعة، إضافةً إلى من لهم ارتباطٌ وثيقٌ بالعلوم الدِّينيَّة وليسوا من أهل الاختصاص.

ومن البدهي أن تختلف مناقشاتي ونقداتي من حيث النَّوع والكمِّ من عالمٍ لآخر، نظراً لاختلاف مناهج العلماء المعاصرين في تناول قضايا التَّعارض ومعالجتها، ونظراً لقربهم أو بعدهم عن علم الحديث، بالإضافة إلى الكمِّ وطريقة تناول المسائل عند هذا العالم أو ذاك، وقبل هذا وذلك قناعات الكاتب وتكوينه الّتي تحكم إلى حدٍّ بعيدٍ ما يصدر عنه من آراء ومُناقشاتٍ.

ولست مُحتاجاً إلى التَّذكير بأنَّ المناقشات تنتهي حدودها عند الأفكار وما تضمَّنته تلك الكتابات من أمورٍ حريَّةٍ بالنَّقد والمُناقشة، لا تتعدَّى بحالٍ إلى الأشخاص، وهذا منهجي أبداً مهما كانت درجة الوفاق والاختلاف بين رأيي ورأي غيري.

ثمَّ إنني سأخالف منهجي في هذا المبحث ولن أقسِّمه إلى مطالب نظراً لأنَّ طبيعته تأبي عليَّ ذلك، وإن حاولت تقسيمه إلى مطالب فلسوف يكون تقسيماً متكلَّفاً، بعيداً عن التَّوفيق. ولهذا فإنِّي سأذكر كتابات من أريد مناقشته ثمَّ أذكر ما أريد مناقشته فيه، وهذا أوان البدء في ذلك:

أولاً: الشَّيخ محمد عبده ومدرسته:

ظهر في بدايات هذا القرن عددٌ من الكتَّاب الّذين كتبوا في العلوم الشَّرعيَّة، أو ما يمتُّ لها بصلةٍ بآراء ومواقف من الحديث تصبُّ في خانة التَّعارض، إذ إنَّ هذه المواقف قد انطلقت من تعارض الحديث مع أُمورٍ شرعيَّةٍ كالكتاب أو الثَّابت من السُّنَّة، أومع العقل والرَّأي أو الواقع.

فظهر أحمد أمين وزعم أنَّ المحدِّثين لم يعنوا بنقد المتون، مُردِّداً بذلك زعماً استشراقيّاً نما وترعرع وانتشر على أيدي من ظهر في هذه الحقبة، ولقد تعرَّضت أثناء عرضي لتناقض الحديث مع الواقع، أو في معرض ذكر أسباب ظاهرة التَّعارض للردِّ على أحمد أمين ضِمناً، وذلك بدراسة المثال الذي ذكره وهو حديث: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ...إلخ».

أمَّا الشَّيخ محمد عبده ومدرسته الّتي عُرفت فيما بعد بالمدرسة العقليَّة، فإنَّ لهم آراء فيما يخصُّ الحديث، مع ملاحظة أنَّ الشيخ محمد عبده أو أيَّاً من رواد مدرسته لم يكن لهم درايةٌ كافيةٌ وتخصُّصٌ في الحديث وعلومه، بل إنِّي أزعم أنَّ أغلبهم لم يكن عنده الحد الأدنى الّذي يخوِّله لمجرد النَّظر والتَّمحيص في الرِّوايات، وقد اعترف رشيد رضا أنَّ شيخه محمد عبده لم يكن عنده علمٌ ودرايةٌ في الحديث وعلومه، بل إنَّه انتقده في مواضع متعدِّدةٍ في ردِّه لبعض الأحاديث ولكن مع امتحال الأعذار له.

وقد تركَّزت جهود هذه المدرسة على انتقاد الأحاديث الغيبيَّة الّتي تخصُّ المُعجزات وعلامات السَّاعة، وكلُّ ما لم يستطع العقل تصوُّره، وفي أحسن الأحوال يقوم هؤلاء بتأويل هذه الأحاديث تأويلاً يذهب بأصل الحديث ويُعطِّل مراد الشَّارع منه.

وقد انتقد جميعهم أحاديث انشقاق القمر، وسبق أن أشرت إلى شيءٍ من هذا، وهم في انتقاداتهم هذه يوافقون غُلاة المعتزلة عن ردِّ هذه الأحاديث، وقد كنت بيَّنت أنَّ المتأخِّرين من المعتزلة قد قبلوا هذه الأحاديث ودافعوا عنها، وبيَّنوا أنَّها جائزةٌ نقلاً وعقلاً !! فانظر كيف ردَّ العقل على العقل!!.

وانتقد الشَّيخ محمد عبده أحاديث سحر النَّبيِّ ﷺ فقال[1]: «وأمَّا الحديث على فرض صحَّته فهو آحادٌ، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد، وعصمة النَّبيِّ من تأثير السِّحر في عقله عقيدةٌ من العقائد لا يؤخذ في نفيها عنه

(1) الأعمال الكاملة: 5/544،

إلاّ باليقين، ولا يجوز أن يُؤخذ فيها بالظَّنِّ المظنون على أنَّ الحديث الّذي يصل إلينا من طريق الآحاد، إنّما يحصِّل الظَّنَّ عند من صحَّ عنده، أمَّا من قامت له الأدلة على أنَّه غير صحيحٍ فلا تقوم به عليه حجَّةٌ.

وعلى أيَّة حالٍ، فلنا بل علينا أن نفوِّض الأمر في الحديث ولا نحكِّمه في عقيدتنا، ونأخذ بنصِّ الكتاب وبدليل العقل، فإنَّه إذا خُولط النَّبيُّ ﷺ في عقله كما زعموا، جاز عليه أن يظنَّ أنَّه بلَّغ شيئاً وهو لم يبلِّغه، أو أنَّ شيئاً نزل عليه وهو لم ينزل».

وقد ردَّ الشَّيخ محمد رشيد رضا على شيخه هذا الرَّأي بعد أن عذره وبالغ في مدحه وبيان محبته للرَّسول ﷺ فقال[1]: «فهذا الحديث صريحٌ في أنَّ المراد من السِّحر فيه خاصٌّ بمسألة مباشرة النِّساء، ولكن فهم أكثر العلماء أنَّه ﷺ سُحر سحراً أثَّر في عقله، كما أثَّر في جسده، فأنكره بعضهم وبالغوا في إنكاره، وعدوه مطعناً في النُّبوَّة، ومنافياً للعِصمة: حتَّى إنَّه كان يُخيَّل إليه أنَّه فعل الشَّيء ولم يكن فعله، فعظمت هذه الرِّواية على علماء المعقول وعدُّوها مخالفةً للقطعيِّ...»!!

فمن هذا نرى أنَّ الشَّيخ رشيد رضا قد ذهب عكس ما ذهب إليه شيخه، وفي هذا أيضاً ردٌّ للعقل على العقل، وبعد هذا يريدون أن يجعلوه أُسَّاً والنَّقل تابعاً!

وقد سبق وأن تكلَّمت على مسألة سحر النَّبيِّ ﷺ لكنَّني أردت أن أُثبت هنا ردَّ رواد وشيوخ المدرسة على الأحكام العقليَّة الّتي انطلقوا منها وانتهوا إليها.

وما سأورده من أمثلةٍ ممَّا ردَّه أو أوَّله أصحاب هذه المدرسة بحجَّة مخالفة العقل أو القطعيات، نقلته من كتاب الدكتور فهد الرُّومي «منهج المدرسة العقليَّة الحديثة في التَّفسير» حيث إنَّه بذل الجهد في استقصاء آراء شيوخ هذه المدرسة، فله فضل السَّبق في إيراد هذه الأمثلة.

---

(1) تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن: ص 131 - 130 مطبعة المنار، القاهرة ط الأولى 1353هـ، وانظر د. عبد المجيد المحتسب ـ اتجاهات التَّفسير في العصر الراهن: 149 - 148 مكتبة النهضة الإسلامية ـ عمان ط الثالثة: 1402هـ/1982م.

وقد ذكر أغلب نُقولاتهم وآرائهم في علامات السَّاعة،وسأقتصر على إيراد بعض المتواترات الّتي ردَّها الشَّيخ محمد عبده أو تلاميذه بحجَّة المعارضة.

فالدَّجال مثلاً قد ورد بشأنه أحاديث كثيرة وصلت إلى حدِّ التَّواتر، ومع ذلك فإنَّنا نجد الشَّيخ رشيد رضا يقول[1]: «إنَّ أحاديث الدَّجال مُشكلةٌ من وجوهٍ:

أحدها: أن ما ذكر فيها من الخوارق الّتي تُضاهي أكبر الآيات الّتي أيَّد الله بها أولي العزم من المرسلين أو تفوقها وتعدُّ شبهةً عليها كما قال بعض علماء الكلام، وعدَّ بعض المحدِّثين ذلك من بدعهم، ومن المعلوم أنَّ الله تعالى ما آتاهم هذه الآيات إلاّ لهداية خلقه الّتي هي مقتضى سبق رحمته لغضبه، فكيف يُؤتى الدَّجال أكبر الخوارق لفتنة السَّواد الأعظم من عباده».

والرَّدُّ على هذين المطعنين سهلٌ ميسورٌ، إذ إن الأحاديث لم تقل إنَّ الدَّجال يأتي مع قيام السَّاعة، حتَّى يعلم النَّاس متى تقوم، ولكنَّ الأحاديث نطقت بأماراتٍ لها، وهذه الأمارات حسب نوعها ـ صغيرةٌ أم كبيرةٌ ـ تدلُّ على قرب قيام السَّاعة وليس تحديد موعد قيامها، والدَّجال أحد هذه الأمارات الكبرى. وقد ثبت في أحاديث كثيرةٍ إن ضُمَّت إلى بعضها تكتسب درجة القطع كإخبار النَّبيِّ ﷺ عن أماراتٍ للسَّاعة.

أمَّا المطعن الثَّاني فقد أجاب عنه الإمام النَّووي فقال[2]: «وزعموا أنَّه لو كان حقَّاً لم يوثق بمعجزات الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ وهذا غلطٌ من جميعهم لأنَّه لم يدَّعِ النُّبوَّة فيكون ما معه كالتَّصديق له، وإنَّما يدَّعي الإلهيَّة، وهو في نفس دعواه مكذَّبٌ بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صورته، وعجزه عن إزالة العور الّذي في عينيه، وعن إزالة الشَّاهد بكفره، المكتوب بين عينيه».

---

(1) تفسير المنار:9/450-451، وانظر: د. فهد الرُّومي ـ منهج المدرسة العقليَّة الحديثة في التَّفسير:2/521.

(2) شرح صحيح مُسلم: 59 - 18/58.

وقد دأب أرباب هذه المدرسة على حمل كثيرٍ من هذه الأمور على التَّمثيل والتَّخييل، وقد كنت أشرت في الباب الثَّالث إلى أنَّ حمل الأمر على التَّمثيل يعدُّ وسيلةً من وسائل دفع التَّعارض، لكن بشروطٍ محدَّدةٍ أهمُّها أنْ لا يُستطاع حمل هذا الأمر على الحقيقة فعند ذلك نلجأ إلى التَّمثيل، ثمَّ إنَّ هذا التَّفسير يجب أن يكون مقترناً بقرائن تدلُّ عليه.

ولكنَّ الشَّيخ محمد عبده وتلاميذه توسَّعُوا في هذا كثيراً، كما توسَّعت المعتزلة قبلهم، فحملوا أكثر ما رُوي في الغيبيَّات على التَّمثيل والتَّخييل، وهذا انحرافٌ في التَّصوُّر وخطأٌ في التَّطبيق، إذ لا مجال للتَّدخل في الغُيوب لأنَّ العقول عاجزةٌ عن إدراكها، وغاية ما لها الإيمان والتَّسليم، ومن هذا المنطلق قالوا عن الدَّجال[1]: «إنَّه رمزٌ للخُرافات والدَّجل والقَبائح الّتي تزول بتقرير الشَّريعة على وجهها، والأخذ بأسرارها وحِكَمِها»، وهذا مرفوضٌ إذ فيه تعطيلٌ للنَّصِّ، وحملٌ للأمر على غير مراد الشَّارع، ونظائر هذه عندهم كثيرٌ ليس هذا موضع بسطها.

ومن أمثلة ما نفاه وعارضه أصحاب هذه المدرسة أيضاً طُلوع الشَّمس من مغربها، فيقول محمد رشيد رضا[2]: «وقد كان طلوع الشَّمس من مغربها بعيداً عن المألوف والمعقول، لا سيما معقول من كانوا يقولون بما تقول به فلاسفة اليونان في الأفلاك والعقول، وأمَّا علماء الهيئة الفلكيَّة في هذا العصر فلا يتعذَّر على عقولهم أن تتصوَّر حادثاً تتحوَّل فيه حركة الأرض اليوميَّة، فيكون الشَّرق غرباً، والغرب شرقاً، ولا ندري أيستلزم ذلك تغييراً آخر في نظام الشَّمس أم لا؟[3].

(1) انظر: د. فهد الرُّومي ـ منهج المدرسة العقليَّة: 2/523.
(2) تفسير المنار: 8/210.
(3) الصحيح الرقاق/باب 40:7/191، وأخرجه في مواطن أخرى 5/195 وغير ذلك، كما أخرجه مُسلم في «صحيحه»: 1/137 رقم (157)، وأبو داود في «السنن»: 4/115 رقم (4312)، والنَّسائي في «التفسير»: 1/489 رقم (197) و«السنن الكبرى»: وابن ماجه في «السنن»: 1352 /2 رقم (4068) وأحمد في «المسند»: 231 /2، 350، 398، 530. وابن جرير في «التفسير»: وابن حبان في «الصحيح» كما في «الإحسان»: 15/2520 رقم (6838)، وانظر كذلك نعيم بن حماد ـ الفتن: 396 تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر ـ بيروت 1414هـ/1993م.

وأقوى الأحاديث الواردة في طلوع الشَّمس من مغربها ما رواه البُخاريُّ في كتاب الرِّقاق عن أبي هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: لا تقوم السَّاعة حتّى تطلع الشَّمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها النَّاس آمنوا أجمعون، فذلك حين: ﴿لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾[1].

وبعد هذا التَّمهيد الّذي قدَّم له ظننَّا أنَّه سيستدلّ نقلاً وعقلاً وعِلماً على حدوث طلوع الشَّمس من مغربها، لكنَّه قال بعد ذلك[2]: «هذا وأنَّ أبا هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يُصرِّح في هذه الأحاديث بالسَّماع من النَّبيِّ ﷺ فيُخشى أن يكون قد روى بعضها عن كتب الأحبار وأمثاله، فتكون مرسلةً، لكنَّ مجموع الرِّوايات عنه وعن غيره تُثبت هذه الآية بالجملة فننظمها في سلك المُتشابهات، ونحمل التَّعارض بين الرِّوايات وما في بعضها من مخالفة الأدلّة القطعيَّة على ما أشرنا إليه من الأسباب كالرِّواية عن مثل كعب الأحبار من رواة الإسرائيليَّات، والله أعلم».

ولا أدري ما الذي أفاده الشَّيخ رشيد رضا من مقدمته تلك، وما الّذي بناه عليها، إذ إنَّ كلامه هنا يناقض ما جاء هناك، ولا أدري ما هو التَّعارض أو المخالفة للقطعيَّات الّتي توجد في هذه الرِّوايات أهي قطعيات الشَّرع؟ والشرع أخبرنا عن بعض المُغيَّبات الّتي ستكون، ولا دخل لغيره في نفيها أو إثباتها، أم هي قطعيات العقل؟ والعقل دوره فيما غاب عنه وورد بطريق النَّقل الإذعان والتَّسليم، وهذا ما لم يتوخَّه أصحاب هذه المدرسة، لاسيما فيما يتعلَّق بالمعجزات الماضية، أو المُغيَّبات الآتية.

ثانياً: الشَّيخ محمود أبو ريَّة:

ألَّف محمود أبو ريَّة كتاب شُهرةٍ سمَّاه: «أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة» وكانت فكرة الكتاب مقالةً كتبها الكاتب قبل صدور الكتاب بـ 13عاماً كما ذكر أبو شُهبة ـ رحمه الله ـ وكان عنوانها «الحديث المحمدي» وطالب أبو شُهبة أبا ريَّة بمراجعة أفكاره ونفسه والتَّريُّث. إلاّ أنَّه أصرَّ على إخراجه بعد ذلك بسنواتٍ فأحدث بلبلةً في الأفكار .

(1) الأنعام: 158.

(2) تفسير المنار: 8/211 وانظر: د. فهد الرومي ـ منهج المدرسة العقلية: 541 - 2/540.

ولست بصدد الرَّد على كتابه في هذه العُجالة، إذ إنَّ المقام يضيق عن ذلك، وقد تكفَّل غير عالمٍ بالرَّدِّ على أبي رية، ولكنَّني سأعرض لقضايا أراها تخصُّ ما نحن بصدده، ألا وهو علم التَّعارض.

وقبل هذا لابدَّ من كلمةٍ توضيحيَّةٍ في هذا الكتاب.

إنَّ القارئ لكتاب أبي رية يخرج بخلاصةٍ مفادها أنْ ليس هناك شيءٌ اسمه «الحديث النبوي» «فأبو رية يشعر القارئ تلميحاً أو تصريحاً بأنَّ ما قيل في هذا المبحث ينطبق على السُّنَّة جميعها. فعندما تكلَّم عن الرِّواية بالمعنى أشعر ذلك، بل إنَّه قال[1]: «إنِّي وجدت أنَّه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلِّها ممَّا سموه صحيحاً أو ما جعلوه حسناً ـ حديثٌ ـ قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق الرَّسول به».

وعندما يتكلَّم عن الوضع والإسرائيليات يُشعر القارئ بأنَّ الأحاديث إمَّا موضوعةٌ أو من الإسرائيليات التي لا يوثق بها، ويُرسِّخ هذا الفهم سياقته لأحاديث من الدَّواوين المشهورة، بل من أكثر دواوين الحديث ثقةً وقبولاً ـ أعني كتابي البُخاري ومُسلم ـ ويدَّعي على أحاديث فيهما، ما ذكرته، ويُضيف إلى الإسرائيليات أمراً آخر، وهو المسيحيات فيدَّعى أنَّ في الأحاديث مسيحياتٍ أيضاً كما يوجد فيه الإسرائيليات.

والطَّامَّة الكبرى أنَّه يتَّهم صحابةً أجلاء باختراع هذه الإسرائيليات أو المسيحيات؛ فادَّعى أنَّ عبد الله بن سلامٍ وغيره ممَّن وضع الإسرائيليات، ويدَّعي أنَّ تميماً الدَّرايَّ وضع أحاديث أخرى وصفها بالمسيحيات كقصة الجسَّاسة، والدَّجال، ونزول عيسى؟!!.

بل إنَّه يدَّعي أنَّ في الإسلام والأحاديث شوائب من كلِّ الملل والنِّحل فقال[2]: «ولا يعجب القارئ من أن يدخل في الإسلام مسيحيات بعد أن دخل فيه إسرائيليات، فإنَّه قد شيب بأشياء من كلِّ دينٍ ومن كلِّ نحلةٍ، ولكنَّ المجال لا يتَّسع لبيان كلِّ ما دخل عليه من الملل والنِّحل الأُخرى لأنَّ ذلك يحتاج إلى مؤلَّفٍ برأسه».!!

(1) أضواء على السنة المحمدية: 8-7.
(2) المصدر السابق: 155.

وممَّا يزيد القارئ قناعةً بعدم جدوى الأحاديث وعدم الحاجة لها، ما ذكره من أحاديث مكذوبةٍ، استشهد بها على وجوب عرض السُّنَّة على القرآن والأخذ بما دلَّ عليه القرآن فحسب.

والأشد من ذلك عندما يتعرَّض للصَّحابي الجليل أبي هُريرة بالنَّقد والشَّتم والسِّباب والتَّجريح.

بل إنَّه قد خصَّص له كتاباً سمَّاه «شيخ المَضيرة»[1]. وقد شعرت وأنا أقرأ هذا الكتاب كأن بين أبي رية وأبي هُريرة ثأراً، فلا يترك صفةً ذميمةً إلا ويُلصقها بأبي هُريرة، فهو عنده مُدلِّسٌ، كذَّابٌ، وضَّاعٌ، ذو أصلٍ خسيسٍ، يجري وراء مصالحه وبطنه، والأغرب من هذا ذكره لأحاديث يزعم أنَّ أبا هُريرة وضعها فقال[2]: «وممَّا وضعه في معاوية ما أخرجه الخطيب عنه: ناول النَّبيُّ ﷺ معاوية سهماً فقال: خُذ هذا السَّهم حتّى تلقاني في الجنَّة»[3]. وأخرج ابن عساكر وابن عَديٍّ والخطيب البغدادي عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنَّ الله ائتمن على وحيه ثلاثة: أنا ومعاوية، وفي رواية أخرى عن أبي هُريرة مرفوعاً: الأُمناء ثلاثة، جبريل، وأنا، ومعاوية[4]!!.

---

(1) المضيرة: مُريقة تطبخ باللبن المضير (أي الحامض) وربما خُلط بالحليب: انظر: الفيروز أبادي ـ القاموس المحيط: 2/139، وقد نقل المؤلف هذا اللقب عن الثَّعالبي في «المضاف والمنسوب»: 87-86، حسب النُّسخة التي رجع إليها، وهو في نسختي: 112- 111رقم(159) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر 1384هـ/1965م. وقد سمَّى كتابه بهذا الاسم، ولو تتبَّع طرق التَّحقيق العلمي والنَّقد والتَّمحيص لما تفوَّه بهذه الأُكذوبة إذ فيها «وكان ــ أبو هريرة ـ يعجبه المضيرة جداً، فيأكل مع معاوية فإذا حضرت الصَّلاة صلّى خلف علي ". وكأنَّ علياً ومعاوية كانا في حيٍّ واحد، أو بلد واحدة، فمن له أدنى اهتمام بالنَّقد علم أنَّ هذا مصنوعاً، والإصرار على ذلك وتسمية الكتاب به هو من الهوى فنعوذ بالله من الهوى والخِذلان.

(2) انظر: أضواء: 188.

(3) انظر: الخطيب ــ تاريخ بغداد: 13/466، وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات»21-2/20 عن عدد من الصَّحابة. وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ لا أصل له، ثمَّ أخذ يفصِّل بيان وضعه بتتبُّع طرقه وما فيها من أوابد وطامَّات.

(4) انظر: الخطيب ـ تاريخ بغداد: 3/399، 12/8، وقال: هذا الحديث بهذا الإسناد باطلٌ ورجاله كلُّهم ثقاتٌ، والحمل فيه على البرداني فليس بشيء ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات»: 19-2/17 وقال: هذا الحديث من جميع الطُّرق لا يصح، ثمَّ فصَّل ذلك.

ومع أنِّي لست بصدد التَّعرض لهذه الأمور في هذا المقام إلا أنَّني لا أصبر أمام هذا الزَّيف الذي اختلقه أبو ريَّة وألصق وضع الحديث بأبي هُريرة، فالمصدر الذي اعتمد عليه وهو ابن كثير يقول[1] قبل سياقه حديث الأمناء ثلاثة: «وقد أورد ابن عساكر بعد هذا أحاديث كثيرةً موضوعةً، والعجب منه مع حفظه واطِّلاعه كيف لا ينبِّه عليها؟ وعلى نكارتها وضعف رجالها والله الموفِّق للصَّواب» وقد أوردنا من طريق أبي هُريرة وأنس وواثلة بن الأسقع مرفوعاً: «الأمناء ثلاثة...إلخ». فعلى منهج أبي رية هل اشترك أنسٌ وواثلة مع أبي هُريرة في وضع الحديث؟!! أم أنَّ كلَّ حديثٍ موضوعٍ مرويٍّ عن صحابيٍّ نقول: إنَّ هذا الصَّحابي قد وضعه. ثمَّ إنَّ من صنَّف في الموضوعات قد بيَّن حال هذه الأحاديث ومن يُتَّهم بها.

هذا بالإضافة إلى الدَّعاوى العريضة، والافتراءات العديدة التي شحن بها الكتاب، وأُحيل إلى من ردَّ عليه فهناك بيانها.

أمَّا ما ادَّعى فيه أبو رية التَّعارض والاستشكال فهو كثيرٌ، وقد رأيته في جمعها وإيرادها حاطبَ ليلٍ، إذ إنَّه خلط الصَّحيح مع الضَّعيف مع أقوال الصَّحابة، مع الواهي وادَّعى أنَّه مُشكلٌ وتغاضى عن أجوبتها أو توجيهاتها لدخيلةٍ في نفسه، وأوهم القارئ أنَّ الأحاديث المشكلة هي أغلب السُّنَّة، مدَّعياً الدَّعاوى العريضة التي لا ينهض لها دليلٌ. فقال تحت عنوان: «أحاديث مشكلةٌ»[2] قلنا من قبل: إنَّ الرِّواية قد حملت عن رسول الله فيما حملت أحاديث كثيرةً مشكلةً وغريبةً، وإنَّا نورد هنا بعض هذه الأحاديث على طريق المثال، لأنَّ استيعابها يحتاج إلى أسفارٍ»!!

(1) انظر: البداية والنهاية: 8/120.
(2) أضواء على السنة: 218 - 198 فما بعدها أيضاً.

والأحاديث التي ذكرها أبو رية مسبوقٌ في أغلبها سواءٌ من طرف الشُّرَّاح أو من طرف الشَّانئين أو من طرف المعاصرين، وقد ذكرت قبل قليلٍ أنَّه في سرد هذه الأحاديث كان كحاطب ليلٍ إن أحسنَّا الظَّنَّ به، أمَّا إن أسأنا الظَّنَّ به فسوف نقول: إنَّه ارتكب خيانات علميَّةً، بالرَّغم من تبجُّحه بالنَّقد العلمي والاستقراء والاستيعاب، حيث قال مختالاً[1]: «وهنا نضع القلم بعد أن قدَّمنا ما أعاننا الله عليه من عملٍ، وما وفَّقنا الله إليه من بحثٍ، مستعينين بالله في إخراجه إلى النَّاس جميعاً في صورةٍ صادقةٍ مؤيَّدةٍ بأقوم البراهين، وأقوى الأسانيد، وفي سبيل الله ما أنفقنا من عُمُرٍ في قراءة مئات المصادر التي رجعنا إليها، وما بذلنا من جهدٍ في تناول ما يصحُّ لكتابنا منها،ولمرضاته تعالى ما نالنا من مشقَّةٍ في تهيئة موادّه، وتنسيق فصوله، ولاسيما وأنَّ هذا المصنَّف لم يكن له من قبل مثالٌ نحتذى به، ولا طريقٌ عبَّده لنا أحدٌ ممَّن سبقنا فنتَّبعه ونسير عليه». وقد نبَّه من ردَّ عليه من العلماء على تحريفاته وخياناته العلميَّة فظهر حجم علميَّته وصحَّة متونه، ووزن براهينه وأسانيده ولن أطيل بذكر الأمثلة فتكفي الإشارة إلى بعضها وللمستزيد الإحالة[2].

فالنَّاظر إلى الأحاديث التي قال عنها مُشكلةً يلاحظ ما يلي:

1- ذكره الأحاديث الموقوفة على الصَّحابة وغيرهم، ليوهم القارئ أحاديث مرفوعة للرَّسول ﷺ كحديث ابن عباس في خلق اللوح، وقصَّة الزاملتين اللتين أصابهما ابن عمروٍ، وحديث جابر: لمّا نزل بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك.

---

(1) المصدر السابق: 384.

(2) انظر: أبو شهبة ـ دفاع عن السنة: 189،224،228،285، والمعلِّمي ـ الأنوار الكاشفة: 222- 230المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثانية 1405هـ/1985م. ، والبهنساوي ـ السنة المفترى عليها: 312/313 دار البحوث العلمية ـ الكويت ـ دار الوفاء ـ المنصورة، ط الثالثة 1409 هـ/1989م، والسِّباعي ـ السنة ومكانتها في التشريع: 366 - 363، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط الثالثة 1402هـ/1982م، وغير ذلك من المواطن في هذه الكتب وغيرها.

2- وضع الصَّحيح والضَّعيف، بل الواهي جداً في سلَّةٍ واحدةٍ باستشكالهما جميعاً، في حين أنَّ الضّعيف متساقطٌ لا يُعرَّج عليه، وقد يكون عنده بعض الحقِّ إن كان بعض العلماء الأقدمين قد استشكل ما طرحه أبو رية، ولكن إذا كان الاستشكال قد صدر من أبي رية فلا عذر له، وما عليه إلا ليبين وهو (النَّاقد الخطير) الذي أتى بما لم يأت به الأولون، ونظم ما عجز عنه المتاخِّرون!! فكيف عجز عن بيان ضعف حديثٍ ومصادره متاحةٌ ميسورةٌ؟ بل يدَّعي بأنَّه قرأها ونقدها!! فمن ذلك قوله[1]: «في منتخب كنز العمال[2] في سنن الأقوال والأفعال عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ» أُذن لي أن أُحدث عن ملكٍ من حملة العرش، رجلاه في الأرض السُّفلى وعلى قرنه العرش، وبين شحمة أذنه وعاتقه خفقات الطير (700عام)، يقول: أنت الملك سبحانك حيث كنت».

وهذا الحديث عزاه صاحب المنتخب للطَّبراني في «الأوسط» فالحديث من زوائد الطَّبراني ويجب أن يكون في «مجمع الزوائد» وقد بيَّن الهيثمي حال إسناده فقال[3]: وقال ـ أي الطَّبراني ـ: تفرَّد به عبد الله بن المنكدر، قلت ـ أي الهيثمي ـ هو وأبوه ضعيفان. فالحديث ضعيف وهذا بالإشكال، ومن ذلك الأحاديث التي فيها رؤية النَّبيِّ لرب العزة وهو الحديث المعروف بـ «فيمَ يختصم الملأ الأعلى» أو «رأيت ربي في صورة شابٍ أمرد» وقد بيَّنت حال هذه الأحاديث في الباب الثالث فلا أُعيد، بل إنَّه زاد على ما ذكرته: ورواية الشَّهرستاني: «لقيني ربِّي فصافحني وكافحني ووضع يده بين كتفي حتّى وجدت برد أناملة» والحال أنَّ الشَّهرستاني ليس بصاحب كتابٍ حديثيٍّ مُسندٍ لنقول في رواية فلان، ولكنَّ الشَّهرستاني يحكي، بل إنَّ الشَّهرستاني قد بيَّن وقال[4]: «وروى المشبهة عن النَّبيِّ ﷺ فذكره».

---

(1) أضواء على السنة: 202.
(2) انظر: المتقي الهندي ـ منتخب كنز العمال: 2/455 مطبوع بهامش مسند الإمام أحمد.
(3) مجمع الزوائد: 1/80.
(4) انظر: الملل والنحل: 106.

3-عدم أمانته في النَّقل ليؤكِّد فكرته، وهذا موجودٌ عنده بكثرة ولم أقصد استقصاء ذلك أو الإشاره إليه، وإنَّما الإشارة إلى عدم الأمانة في النَّقل وتصحيح حديث ليستشكله فمن ذلك قوله[1] بعد أن ساق حديثاً عن ابن عباس: «وهذا الحديث صحيح الإسناد، وهو في «مجمع الزوائد» رواه أبو يَعْلى والطَّبراني ورجاله ثقاتٌ، فهو هنا نقل كلمة الهيثمي في «مجمع الزوائد» لكنَّه لم يستتمَّها لغايةٍ في نفسه، إذ إنَّ الهيثمي قال[2] رواه أحمد وأبو يَعْلى والطَّبراني ورجاله ثقاتٌ إلا أنَّ ابن إسحاق مدلِّسٌ. فكَتْمُ هذه العبارة الأخيرة منه أوهم صحَّة الحديث، وبيانها يعكس الموقف، إذ إنَّ ابن إسحاق مدلِّسٌ من المرتبة الرابعة كما ذكر ابن حجرٍ[3]، والمذكورون في المرتبة الرابعة هم: " من اتُّفِق على أنَّه لا يحتجُّ بشيء من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع لكثرة تدليسهم على الضُّعفاء والمجاهيل[4]» ولهذا قال ابن حجر عنه: «صاحب المغازي، صدوقٌ مشهورٌ بالتَّدليس عن الضُّعفاء والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدَّارقُطني». فانظر إلى قيمة ما كتمه أبو رية ولا أظنُّه يجهل هذا الأمر.

ثمَّ إنَّه قال: إنَّ هذا الحديث صحيح الإسناد، فإن قال ذلك بناءً على حكم الهيثمي فالأمر ليس كذلك، إذ إنَّه يُشترط في الإسناد حتّى يكون صحيحاً أن يجمع ثلاثة شروطٍ من الشُّروط الخمسة المشترطة لصحِّة الحديث. وهي: العدالة والضَّبط واتِّصال السَّند. وقول الهيثمي: رجاله ثقاتٌ يعني أنَّه لم يجمع سوى شرطين من الثَّلاثة المشترطة لصحَّة الإسناد وهما العدالة والضَّبط فحسب، فيبقى الأمر بحاجةٍ لدراسة رجال الإسناد، ليُعلم هل سمع السَّابق عن اللاحق أم لا؟ والأمر في هذا الحديث ليس كذلك لتدليس ابن إسحاق.

---

(1) أضواء على السنة: 200.
(2) مجمع الزوائد: 8/127.
(3) طبقات المدلسين: 51 تحقيق د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار ـ الزرقاء/الأردن ط الأولى.
(4) المصدر السابق: 14.

4- استشكاله الحديث لعدم الاستقصاء، ومثال ذلك قوله: «وروى الشَّيخان ـ واللفظ لمسلم ـ عن أنس بن مالك أنَّ رجلاً سأل النَّبيَّ ﷺ قال: متى تقوم السَّاعة؟ قال: فسكت رسول الله هنيهة، ثمَّ نظر إلى غلامٍ بين يديه من أزد شنوءةٍ فقال: «إنْ عُمِّرَ هَذَا، لَمْ يُدْرِكْهُ الهَرَمُ حتّى تَقُومَ السَّاعَةُ» قال أنسٌ: ذاك الغلام من أترابي يومئذٍ.

وقد مات أنس سنة 93 هـ على المشهور، وهو تِرْبُ الغلام الّذي قال النَّبيُّ إنَّه لا يدركه الهرم حتّى تقوم السَّاعة، وبذلك يكون قيام السَّاعة قبل انقضاء القرن الأول الهجري كما نصَّ الحديث !.

فما قول عُبَّاد الأسانيد؟! لعل بعضهم ينبري فيقول: وما يدريك لعلَّ هذا الغلام لم يدركه الهرم إلى الآن !!.

وقصور باعه في العلم قاده لهذا التَّساؤل والاستنكار، إذ إنِّي بيَّنت في الباب الثَّاني زوال إشكال هذا الحديث بجمع طرقه وألفاظه، لأنَّه قد وردت في هذا المعنى أحاديث متنوِّعةٌ تدلُّ على تنوُّع السُّؤال وتكرُّر الإجابة بألفاظٍ متعدِّدةٍ يحمل مبهمها على مبيَّنها، فيزول الإشكال.

ولو قام المؤلف بهذا الأمر لكفى نفسه مؤونة إخراج مثل هذه العبارات الفجَّة التي يصم بها مخالفيه.

هذا ما أردت توضيحه من قضايا لم يتطرَّق لأغلبها بهذا البيان من ردَّ على أبي رية، مع أنَّ ما خطَّه وما ذكره في كتابه يحتاج لأضعافٍ مضاعفةٍ عمَّا قيل، ولهذا لا بدَّ من الرُّجوع إلى ما سطَّره العلماء في الرَّدِّ على تخرُّصاته وتلبيساته.

ثالثاً: كتابات الشَّيخ عبد الله الغُمَاري:

وهو الشَّيخ العلامة عبد الله بن الصِّدِّيق الغماري، ولد بطنجة عام 1327هـ، وتوفي سنة 1412هـ. وله عددٌ من المُصنَّفات في علم الحديث وغيره، شأنه شأن أهل بيته ووالده وإخوته.

وما يهمُّني في هذه المناقشة الكتب التَّالية:

1- الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشَّاذَّة والمردودة، جمع فيه ثلاثة وأربعين حديثاً، رأى أنَّها شاذَّةٌ مردودةٌ[1]!.

2- فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، انتقد فيه كتاب «الأربعين»[2] في دلائل التوحيد[3] للشَّيخ أبي إسماعيل الهَرَوي.

3- نهاية الآمال في صحَّة وشرح حديث عرض الأعمال[4]، وقد تعرَّض في هذا الكتاب لجمع طرق حديث: «حياتي خيرٌ لكم ومماتي خيرٌ لكم» والّذي فيه: تعرض الأعمال عليَّ ـ أي على الرَّسول ﷺ. فجمع شتات ألفاظ هذا الحديث وألزمها أن تأتلف لتُشكِّل نصَّاً صحيحاً، وإلزامه غير ملزمٍ.

ولن أتناول كل كتاب من هذه الكتب على حدةٍ لأنَّ هذا سيطول المناقشة جدّاً، إضافةً إلى ما ستكون عليه من طولٍ نظراً لمكانة الشَّيخ في الدِّراسات الحديثيَّة المعاصرة، ونظراً لما يمثِّله من امتدادٍ لمنهج عائلته، رأيت أن أجعل مناقشتي معه تأخذ شكل عناوين لموضوعاتٍ منتقَدَةٍ عليه، استشهد من خلالها ببعض النَّماذج، وأهمُّ العناوين الّتي سأناقشها ما يلي:

- تضعيفه الثَّابت. بل المتواتر بحجَّة تعارضه مع نصوص أُخرى.
- تصحيحه الضَّعيف وادِّعاء تعارضه مع أحاديث صحيحةٍ.
- ادِّعاؤه الخطأ في الأحاديث بحجَّة تعارضها مع نصوصٍ قرآنيَّةٍ أو حديثيَّةٍ، واستعماله للتأويل البعيد في نصوص أُخرى.

---

(1) مطبوع ضمن مجموعة، من ص 156-80، دار الفرقان للنشر والتوزيع ـ الدار البيضاء.

(2) طبع بعمان ـ الأردن، مكتبة الإمام النووي سنة 1410هـ/1990م الطبعة الأولى وحققه حسن السقاف.

(3) طبع سنة 1404بتحقيق د. علي محمد ناصر الفقيهي.

(4) طبع بيروت ـ عالم الكتب، الطبعه الثانية سنة 1405هـ/1985.

أمَّا عن تضعيفه الأحاديث الصَّحيحة الثَّابته فهو كثيرٌ عنده، ولكنِّي سأتناول حديثاً واحداً كونه قد اكتسب صفة التَّواتر نظراً لتعدُّد طرقه وكثرتها، ولكنَّ الشَّيخ قد حكم بضعفه ثمَّ بردِّه اعتماداً على حججٍ مرجوحةٍ واهيةٍ، ومثال هذا النَّوع قوله[1]: (عن أبي هُريرة[2] وابن عبّاس[3]، وعائشة[4] ـرضي الله عنهم ـ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»). هذا حديثٌ ثابتٌ في الصَّحيحين وغيرهما من طرقٍ وقد عمل به كثيرٌ من العلماء المتقدِّمين والمتاخِّرين ولم يتفطَّنوا لما فيه من العلل الّتي تقتضي ترك العمل به، وذلك أنَّ القرآن الكريم يعارض هذا الحديث من ثلاثة أوجه:

1- أخبر الله ـ تعالى ـ عن اليهود أنَّهم قالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾[5] وقالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[6] وقالوا أيضاً: «إنَّ الله لمّا خلق السَّموات والأرض استراح يوم السَّبت»[7] ونسبوا إليه النَّدم، وغير ذلك من النَّقائص التي لا تليق بالله ـ تعالى ـ ولا تجوز في حقِّه فكيف يتَّخذون قبور أنبيائه مساجد؟ هذا غير معقولٍ.

---

(1) الفوائد المقصودة: 108-105حديث رقم (12).

(2) أخرجه البُخاريُّ، الصلاة/باب 55، 1/112 ومُسلمٌ،المساجد ومواضع الصلاة/النهي عن بناء المساجد على القبور: 1/376رقم (530) وأبو داود،الجنائز/في البناء على القبور: 216 /3رقم (3227)، والنَّسائيُّ، الجنائز/اتخاذ القبور مساجد: 96-4/95 ومالك في «الموطأ»: 113 رقم (321) رواية محمد بن الحسن، والحُميديُّ في «المسند»: 2/445 رقم (1025) بمعناه، وأحمد في «المسند»: 2/284، 366،285، وغير ذلك وابن حِبَّان كما في «الإحسان»: 6/95 رقم (2326)، والبَيْهقي في «السنن الكبرى» 4/80.

(3) حديث ابن عبّاس رُوي مقروناً مع حديث عائشة وأخرجه: البُخاريُّ، الصلاة/باب 55، 1/112، والأنبياء/50 ما ذكر عن بني إسرائيل: 4/144 وغير ذلك، ومُسلمٌ، المساجد/النَّهي عن بناء المساجد على القبور: 1/377 رقم (531) والنَّسائيُّ، المساجد/النهي عن اتخاذ القبور مساجد:/2 40-41، 4/95 وفي «الوفاة»: 34 رقم (14) و 35 رقم (15) وأحمد في «المسند»: 1/218،/6 275،229،34 ، وغير ذلك، والدَّارميُّ في «السنن»: 1/326، وأبو عَوانة في «المسند»: 1/399.

(4) سبق تخريجه مع حديث ابن عباس.

(5) سورة آل عمران: 181.

(6) سورة المائدة: 64.

(7) جاء فيما يُزعم أنَّه الكتاب المقدس: التكوين: 2 وفي اليوم السابع؛ أتم الله عمله الذي قام به، فاستراح فيه من جميع عمله.

2- إنَّ اليهود يؤذون الأنبياء، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾[1] وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[2]

هذا مع أنَّ موسى نبيهم الأعظم وصاحب شريعتهم، وآذوا داود عليه السلام فزعموا أنَّه زنى بامرأة أوريا، وأنَّها حملت منه، ونسبوا إليه شرب الخمر، وأنكروا نبوَّة سليمان عليه السلام وقالوا: كان ملكاً حكيماً، بنى ملكه على السِّحر، ورموا مريم ـ عليها السَّلام ـ ببهتانٍ عظيمٍ كما في القرآن الكريم، كما اتَّهموا عيسى عليه السلام في نسبه، فكيف تتفق إذايتهم الأنبياء مع اتِّخاذ قبورهم مساجد؟ هذا غيُر معقولٍ.

3- إنَّ الله ـ تعالى ـ أخبر أنَّ اليهود قتلة الأنبياء، فقال سبحانه: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾[3] وقال أيضاً سبحانه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[4] أفادت هذه الآية أنَّ حال اليهود مع الأنبياء دائرٌ بين أمرين: التَّكذيب، والقتل، وقال جلَّ شأنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[5].

(1) سورة الأحزاب: 69.
(2) سورة الصف: 5.
(3) سورة البقرة: 61.
(4) سورة البقرة: 87.
(5) سورة آل عمران: 21.

أفادت هذه الآية أيضاً أنَّ اليهود يقتلون الصَّالحين الّذين على طريقة الأنبياء، وقال سبحانه: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلاَّ بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[1] وقال عزوجل: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[2].

ويلاحظ أنَّ الله عبَّر في هذه الآيات بأنَّ اليهود يقتلون الأنبياء، بالفعل المضارع للإشارة إلى أنَّ قتل الأنبياء كان عادةً لهم تحدث كلَّما جاء نبيٌّ، واستمروا على هذا إلى أن بُعث النَّبيُّ ﷺ فحاولوا قتله مرتين:

المرَّة الأولى: حيث قدَّموا له كتف شاةٍ مسمومةٍ، وهذا الحديث في الصَّحيحين.

والمرَّة الأخرى: حين ذهب إلى بني النَّضير يستعينهم في ديَّة القتيلين، كان بين أهلهما وبين بني النَّضير عقد وحلفٌ، فقال اليهود للنَّبيِّ ﷺ: نعم أبو القاسم نعينك على ما أحببت ممّا استعنت بنا عليه، اجلس حتّى تُطعم وترجع بحاجتك، فجلس إلى ظلِّ جدارٍ من جُدُر دورهم، فخلا بعضهم إلى بعض وقالوا: إنَّكم لن تجدوا الرَّجل على مثل حاله هذه، فأيُّ رجلٍ يعلو على هذا البيت فيُلقي عليه صخرةً فيُريحنا منه؟ فانتدب لذلك عمرو بن جِحاشٍ بن كعب أحدهم، فقال: أنا لذلك، فصعد ليُلقي عليه صخرةً ورسول الله ﷺ في نفرٍ من أصحابه فيهم أبوبكر، وعلي رضي الله عنه فأتاه الخبر من السَّماء بما أراد القوم، فقام رسول الله ﷺ راجعاً إلى المدينة.

فتاريخ اليهود ملطخٌ بدماء من قتلوا من الأنبياء والصَّالحين، ومن نجا من قتلهم لم ينجُ من تكذيبهم وإذايتهم، فكيف يتَّخذون قبور أنبيائهم مساجد؟ هذا غير معقولٍ.

---

(1) سورة آل عمران: 112.

(2) سورة آل عمران: 181.

هذا نصُّ كلام الشَّيخ الغُماري بحروفه، وهذه حججه في ردِّ هذا الحديث لتعارضه مع القرآن كما قال.

ولو سلَّمت للشَّيخ ما قاله عن تعارض الحديث مع القرآن ـ ولا أُسلِّم ـ فإنَّ الحديث وصل إلى درجة التَّواتر كما أشار إلى ذلك الكتَّاني[1]، وهو المفهوم من صنيع الألباني[2] في تخريجه للحديث، ثمَّ إنَّ دلالة الحديث صريحةٌ ظاهرةٌ، وتلك الآيات الّتي أتى بها على مسألتنا دلالتها مُستنبطةٌ مؤوَّلةٌ، وقواعد الجمع والتَّرجيح تقضي بتقديم الواضح الصَّريح على المستنبط المؤوَّل.

أمَّا عن الحجج الثَّلاث التي أوردها، فإنَّها جميعاً تردُّ إلى أمرٍ واحدٍ، وهو أنَّ اليهود بما هم عليه من اعتقاداتٍ فاسدةٍ تنسب إلى الله النَّقص والأمور التي لا تليق به، ويؤذون الأنبياء ويقتلونهم فمن غير المعقول أن يبنوا المساجد على قبور الأنبياء.!!

وسأنطلق من ردِّي على كلامه بتساؤلٍ، وهو: هل بناء المساجد على القبور محمدةٌ يُحمد عليها اليهود، كي نقول إنها تتعارض مع أفعالهم هذه واعتقاداتهم؟ وظنِّي أنَّ الشَّيخ قد انطلق من مقدِّمتين إحداهما خطأٌ، حتّى وصل إلى هذه النَّتيجة، والمقدمتان هما:

1- بناء المساجد على القبور عملٌ جليلٌ يقوم به النَّاس.

2- اليهود قتلة الأنبياء لا يقومون بأعمالٍ جليلة. إذاً فاليهود لا يقومون ببناء المساجد على القبور.

(1) نظم المتناثر: 131-130.

(2) انظر كتابه: «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» حيث جمع طرق الحديث.

ثمَّ إنَّ طبيعة اليهود تنطوي على قدرٍ كبيرٍ من التَّناقض، وقد بيَّن القرآن الكريم شيئاً من ذلك فحكى عن انقلابهم السَّريع من التَّوحيد الذي اعتنقوه عن استدلالٍ واقتناعٍ إلى الوثنيَّة والكفر، وهو ما صوَّره القرآن أحياناً بسردٍ وتطويلٍ، وأحيانا بإيجازٍ فقال تعالى:﴿**وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾[1] بالإضافة إلى ما حكاه القرآن عن أخلاقهم المتناقضة فقال تعالى: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾[2]، وقد وضح النَّبِّي ﷺ هذا الخلق فقال[3]: «إنَّ أوّل ما دخل النَّقص على بني إسرائيل كان الرَّجل يَلقى الرَّجل فيقول: يا هذا اتقِ الله ودَعْ ما تصنع فإنَّه لا يحل لك، ثمَّ يلقاه من الغد فلا يمنعه، ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلمَّا فعلوا ذلك ضرب الله قلوبَ بعضهم ببعض» ثم قال: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**﴾ إلى قوله فاسقون.

ومن تناقضهم الشَّديد كذلك ما أضافوه إلى الله عزَّ وجل من صفات نقصٍ كما ذكر ذلك الشَّيخ من قوله تعالى على لسانهم: ﴿**إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**﴾ وقالوا: ﴿**يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ**﴾ ثم نراهم بعد ذلك يقولون كما ذكر القرآن على لسانهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾.

---

(1) سورة الأعراف: 138.

(2) سورة المائدة: 79-77.

(3) أخرجه أبو داود،الملاحم /الأمر والنهي: 122-4/121 رقم (4336) من حديث ابن مسعود، كما أخرجه كذلك التِّرمذي، تفسير القرآن/6 من سورة المائدة: 252 /5 رقم (3047)، وقال: هذا حديث حسن غريب.
وروي الحديث مرسلاً عن أبي عُبيدة الرَّاوي عن ابن مسعود وأخرجه كذلك التِّرمذي: /5 253- 252 رقم (3048)، وابن ماجه، الفتن/20 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: -2/1327 1328. رقم (4006).

فلا يمنع بعد ذلك أن يكونوا متناقضين أيضاً من حيث الأنبياء يؤذونهم ويُكذِّبونهم، بل يقتلونهم أيضاً ثمَّ يبنون عليهم البِيَع والمساجد، لمحاولة تخفيف ما ارتكبوه وهم يظنُّون أنَّهم يفعلون خيراً. وهم يفعلون الشَّرَّ بعينه. ولا يمنع كذلك أن يكون اليهود على أكثر من رأيٍ؛ قسمٌ منهم يرى إيذاء الأنبياء وقتلهم، وقسمٌ آخر يرى المبالغة بتعظيمهم والابتداع لهم ببناء المساجد وغيرها عليهم بعد أن يُقتلوا. فبان بهذا أنَّ كلَّ ما ذكره الشَّيخ لا يصلح أن يكون حجَّةً بنفسه يُعارض أحاديث صحيحة صريحة متواترة.

وهذا الصَّنيع من الشَّيخ لم يأتِ عبثاً، إنَّما لتأييد مذهب يتبنَّاه، بل يعتنقه هو وبعض أفراد عائلته، من جواز بناء المساجد والقِباب على القُبور خلافاً للسُّنَّة المتواترة، وانتصاراً لمذهب بعض الصُّوفيَّة، فعمله هذا جاء تتميماً لعمل أخيه الأكبر أحمد بن الصِّدِّيق الذي تكفَّل بالجانب الفقهي من المسألة في كتابه «إحياء المقبور»[1]، وخصَّص قسماً كبيرًا من الكتاب لأدلة بناء المساجد على القُبور فما أتى بشيءٍ مقبول، وأقوى ما تمسَّك به هو قول الله ـ تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِم بُنْيَانًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِداً**﴾[2].

فقال[3]: «الّذين غلبوا على أمرهم هم المؤمنون على الصَّحيح، لأنَّ المسجد إنَّما يبنيه المؤمنون، وأمَّا الكافرون فقالوا ابنوا عليهم بنياناً، والدَّليل من هذه الآيه إقرار الله تعالى إيَّاهم على ما قالوا وعدم ردِّه عليهم، فإنَّ الله ـ تعالى ـ إذا حكى في كتابه عن قومٍ ما لا يرضاه ذكر ما يدلُّ على فساده، ويُنبِّه على بطلانه إمَّا قبله وإمَّا بعده».

---

(1) إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور، مطبعة دار التأليف ـ مصر سنة 1368هـ/وانظر: عبد الله الغماري ـ إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ـ عالم الكتب ـ بيروت ط الثانيه 1406هـ/1986م.

(2) سورة الكهف: 21.

(3) إحياء المقبور.

وفي هذا نظرٌ إذ قال ابن كثيرٍ[1]: حكى ابن جرير في القائلين ذلك قولين:

أحدهما: أنَّهم المسلمون منهم، والثَّاني أهل الشِّرك منهم، فالله أعلم.

والظَّاهر أنَّ الذين قالوا ذلك، هم أصحاب الكلمة والنُّفوذ، ولكن هل هم محمودون أم لا؟ فيه نظر؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

أمَّا عن تصحيح الضَّعيف فما كنت لأتشاغل به في مقامي هذا، لولا أنَّ هذا التَّصحيح كان بهدف معارضة هذا الحديث المُصحَّح مع أحاديث أخرى صحيحةٍ ثابتةٍ، للعمل على الجمع بينها لا التَّرجيح كما هو حال الحديثين من حيث تقديم الصَّحيح على الضَّعف، بل الأنكى من ذلك أن ينتهي الشَّيخ إلى ترجيح ما صحَّحه عُنوةً على الصَّحيح أصالةً وهو ما أُنكره عليه، ومثال هذا صنيعه في كتاب «نهاية الآمال»[2] إذ خصَّصه لتصحيح حديث عرض الأعمال، وهذا الحديث رواه ابن مسعودٍ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُحْدِثُونَ وَيُحْدَثُ لَكُمْ، وَوَفَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيَّ أَعْمَالُكُمْ، فَمَا رَأَيْتُ مِنْ خَيْرٍ حَمِدْتُ اللهَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ شَرٍّ اسْتَغْفَرْتُ اللهَ لَكُمْ».

---

(1) احتج الشيخ الغماري بتقرير الله تعالى، وأنه أمرهم على ما فعلوا، وادِّعاؤه تقرير الله ليس حجة، لأنَّه تعالى يُملي للظَّالمين ويمهلهم إلى أجلٍ لا ريب فيه، وقد يعفو وقد يغفر... وقد احتج الكفرة بتقرير الله لهم على ما كانوا عليه من الشِّرك والافتراء، فردَّ الله عليهم حجتهم، فقال: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ**﴾الأنعام: [148]. انظر: د. محمد الأشقر أفعال الرسول: 2/155.

وذكر الدكتور محمد الأشقر أيضاً أنَّ التَّقرير يكون حجَّةً عندما يذكره الله تعالى ولم ينبِّه على بُطلانه، وهذا الأمر قد بيَّنت السُّنَّة المتواترة على بطلانه، وآحاد الطَّلبة يعلمون أنَّ السُّنَّة مُبيِّنَةٌ للقرآن، وموضِّحةٌ له ومُتممِّة كذلك؟!.

(2) انظر: ص 18-12.

وهذا الحديث أخرجه أبو بكر البَزَّار في «مسنده»[1] وقال: لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلاّ بهذا الإسناد.

والإسناد فيه عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، فهو وإن أخرج له مُسلمٌ إلاّ أنَّ حاله لا يحتمل التَّفرُّد كما هو الحال في هذا الحديث، إذ ضعَّفه عددٌ من نُقَّاد الرِّجال، فقال عنه أبو حاتم[2]: ليس بالقوي، يُكتب حديثه، كان الحُميديُّ يتكلَّم فيه، وقال الدَّار قُطني[3]: لا يُحتجُّ به أو يُعتبر به، وذكره البُخاريُّ في «الضعفاء»[4]، وقال في موضعٍ آخر: في حديثه بعض الاختلاف ولا يُعرف له خمسة أحاديث صِحاح، وقال ابن حِبَّان[5]: منكر الحديث جداً يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير فاستحقَّ التَّرك. وذكر عددٌ من العلماء أنَّه كان داعيةً للإرجاء. وفي مقابل هؤلاء وُجد من وثَّقه كيحيي بن معينٍ.

فظهر أنَّ الأكثر على تضعيفه، ثمَّ إنَّ من ضعَّفه قد بيَّن حاله، بل إنَّ البُخاريَّ قد قال: إنَّه لا يُعرف له خمسة أحاديث صحاح، ولهذا فما أخرجه له مُسلمٌ قد انتقاه وغربله كما كان البُخاريُّ يغربل أحاديث شيخه إسماعيل بن أبي أويس.

---

(1) انظر: البحر الزَّخار: 309 - 5/308 رقم (1925) وانظر: الهَيْثمي ـ كشف الأستار:1/397 رقم (845). وهناك طرقٌ أُخرى ضعيفةٌ، بل أغلبها ضعيفٌ جداً، ذكرها الشَّيخ في تخريجه للحديث. ولو سلَّمنا صحَّة الحديث بهذا الأسلوب، فالقاعدة تقتضي تقديم ما لم يُختلف فيه على ما اختلف فيه.

(2) انظر: ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل: 6/65.

(3) انظر: الذَّهبي ـ ميزان الاعتدال: 2/648.

(4) الضعفاء الصغير: 159رقم (239).

(5) المجروحين: 2/161.

ولو جعلنا ضعف عبد المجيد محتملاً، فحاله لا يقبل الانفراد بحالٍ كما قدَّمت، ولهذا فتصحيح الحديث من طريقه ليس سليماً، وبناءً على ذلك حكم العراقيُّ على حديثه بالضَّعف فقال[1]: «ورجاله رجال الصَّحيح، إلاَّ أنَّ عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي روَّاد وإن أخرج له مُسلمٌ ووثَّقه ابن معينٍ والنَّسائي فقد ضعَّفه كثيرون، ورواه الحارث بن أبي أُسامة في مسنده من حديث أنسٍ بنحوه بإسنادٍ ضعيفٍ.

وقد جهد الشَّيخ في تصحيح هذا الحديث، وهو الشَّيخ النَّاقد الذي ضعَّف أحاديث كثيرةً وحالها أفضل من هذا، بل إنَّه ضعَّف المتواتر ليستقيم مع رأيه، فكان أحرى به أن يتَّبع شُروط النَّقد السَّليمة ليصل إلى نتائج سليمة، ولكنَّه أخذ يحشد ما توصَّل إليه من طرقٍ وهي ضعيفةٌ كما قال ونقل، ولكنَّه أوهم القارئ أنَّ للحديث طرقاً صحيحةً، تعضده عندما ساق رواية بكرٍ المُزَني المرسلة ونقل قول الحافظ ابن عبد الهادي في تصحيحها[2]، وكان من الواجب عليه أن يُنبِّه إلى أنَّ هذه الطَّريق ضعيفةٌ لأنَّها مرسلةٌ بالرَّغم من صحَّة الإسناد إلى راوي الحديث وهو التَّابعي الجليل بكر بن عبد الله المُزَني.

وبعد ذلك أخذ الشَّيخ يذكر الشَّواهد من الأحاديث والآيات الّتي رأى أنَّها تؤيِّد الحديث، فساق حديثين ضعيفين، بل تالفين، وآياتٍ عامَّةً لا تتفق والغرض الّذي سيقت لأجله.

---

(1) المغني عن حمل الأسفار: 4/148 المطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغَزَالي.
وقد زعم الشَّيخ أنَّه تراجع عن ذلك في كتابه «طرح التثريب»: 3/297 قال: وروى أبو بكر البزَّار في «مسنده» بإسناد جيد عن ابن مسعود .....» وعزا ذلك لتوسُّع دائرة معارفه ورُسوخ قدمه في العلم، ولكن غاب عن الشَّيخ أنَّ العراقيَّ الوالد لم يكتب من الكتاب إلاّ القليل، والرَّاجح أنَّه لم يصل إلى كتاب الجنائز، ثمَّ إنَّ الإنسان قد يتراجع عن حكمه على حديث إن بان له شيء جديدٌ، أمّا هنا فالإسناد نفسه والطَّريق نفسها فلِمَ التَّراجُع؟؟ ولهذا فحُكم الشَّيخ ليس في مكانه.
(2) انظر: الصارم المُنكي: 193، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

ولو أنَّ الشَّيخ عبد الله الغُماري قد مال إلى تصحيح هذا الحديث فحسب حسبما أدَّاه إليه اجتهاده ـ وله ذلك ـ لما نوزع، ولكنَّه صحَّحه ليُعارض به الحديث الصَّحيح الّذي رواه الشَّيخان في الحوض، وأنَّه يَرِدُ عليه أُناسٌ من الصَّحابة، أو أُمَّته فيُطردون، فيقول النَّبيُّ ﷺ: «يَا رَب أصْحَابِي، فَيَقُولُ: إنَّكَ لا عِلْمَ لَكَ بِمَا أحْدَثُوا بَعْدَكَ، إنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أعْقَابِهِم القَهْقَرَى».

فذكر الشَّيخ تعارض هذين الحديثين حيث إنَّ الأوّل الَّذي صحَّحه يدلُّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ تُعرض عليه أعمال أُمَّته وبالتَّالي فهو يعلم ما أحدثوا، والآخر يبيِّن أنَّه لا يعلم ما أحدثوا، ثمَّ أخذ في الجمع بين الحديثين فذكر عدَّة طرق لا داعي لسردها، ثمَّ كأنَّه مال إلى ترجيح الحديث الّذي صحَّحه من جواباته واعتراضاته على شُروح العلماء للحديث الثَّاني، حيث لم يفهموا من قوله: ارتدوا على أعقابهم، سوى مخالفة أمر النَّبيِّ ﷺ بالقتال، والفِتن الّتي حصلت ثمَّ قال: فحديث الحوض يعارضه القرآن والإجماع، في حين أنَّ القرآن يُؤيِّد حديث عرض الأعمال، فأيُّ الحديثين أبعد الإشكال؟ وأولى بالقبول؟.

أمَّا عن ادِّعائه الخطأ في الأحاديث فهو كثيرٌ، فأحياناً يدَّعي أنَّ الحديث مرويٌّ بالمعنى أو أنَّه محرَّفٌ، وقد كثر صنيعه من هذا القبيل في كتابه «فتح المعين، بنقد كتاب الأربعين». حيث جعل الحديث من قبيل الرِّواية بالمعنى احتمالاً[1]، ومعروفٌ أنَّ الاحتمال يسقط عند الاستدلال. وقد استدلَّ على أنَّ الرِّواية بالمعنى من تعدُّد الصِّيغ كما صرَّح بذلك أثناء نقده للكتاب المذكور فقال: «ورُوي عن أبي هُريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «ضَحِكَ اللهُ مِنْ رَجُلَيْن قَتَلَ أحَدُهُمَا صَاحِبهُ ثُمَّ دَخَلا الجَنَّة»، والحديث في الصَّحيحين ولفظه في صحيح البُخاري: «ضَحِكَ اللهُ إلى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أحَدُهُمَا الآخَرَ فيَدْخُلانِ الجَنَّة، يُقاتِل هَذَا فِي سَبِيْلِ اللهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ» ورواه النَّسائي بلفظ: «إنَّ اللهَ يَعْجَبُ مِنْ رَجُلَيْنِ» فالحديث مرويٌّ بالمعنى!.

(1) قلت: لقد شان المؤلف ـ رحمه الله ـ كتابه بما ادَّعاه عليه من ذلك وأكثر منه دون حجَّة أو دليل، وبما ضمَّنه من تأويلات بعيدة متكلَّفة، وقد زاد المحقِّق شَيْناً على شينٍ بتعليقاته الشَّتائمية الخالية من الأمور العلمية.

فالشَّيخ الغُماري استدلَّ على أنَّ الحديث مرويٌّ بالمعنى لوروده بعدَّة صيغٍ، وهذا استدلالٌ غير موفقٍ، إذ تعدُّد الصِّيغ يعني تعدُّد تلفُّظ رسول الله ﷺ بهذا الحديث، إذ إنه ﷺ كان يتحدَّث بالحديث أكثر من مرَّةٍ، فقد روى أبو داود[1] حديثاً عن عُبيد الله بن زياد أنَّه سأل أبا بُرْزة: هل سمع رسول الله ﷺ يذكر في الحوض شيئاً؟ فقال أبو بُرْزة: نعم، لا مرَّةً ولا ثِنْتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً ولا خمساً، فمن كذَّب به فلا سقاه الله منه»، وأخرج ابن أبي عاصم[2] حديثاً عن أبي أُمامة، فقال له رجلٌ: يا أبا أُمامة مِن رأيك أو سمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: إني إذاً لجريءٌ! بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرَّةٍ ولا مرَّتين ولا ثلاثةٍ.

وروى المُحامِليُّ[3] حديثاً آخر عن أبي أُمامة أيضاً، فقال أبو غالب [الرَّاوي عن أبي أُمامة] : أنت سمعته من رسول الله ﷺ أو شيء تقوله برأيك؟ قال: لو لم أسمعه من رسول الله ﷺ ـ إلاّ مرَّةً أو مرَّتين ـ حتَّى بلغ سبعاً، ما حدَّثت به».

فمن هذه النُّصوص يتبيَّن لنا أنَّ رسول الله ﷺ لم يكن يتحدَّث بالحديث مرَّةً واحدةً في العُمر، ومن زعم هذا فلا دليل عنده، بل الدَّليل على خلافه كما تشهد له هذه الأحاديث الآنفة الذِّكر، ومن الطَّبيعيِّ أن لا تكون الصِّيغة موحَّدة، لأنَّ الحديث ليس قُرآناً يجب أن يؤدِّيه الرَّسول ﷺ بحروفٍ معيَّنةٍ لا يتجاوزها بنقصٍ أو زيادةٍ، بل هو وحيٌ من الله وإنشاؤه من الرَّسول ﷺ لأنه هو القائل للحديث فلا يمنع أن تتغيَّر الصِّيغة إن كانت تؤدِّي نفس المعنى وطبيعة الأُمور تأبى علينا أن نجزم باقتصار الرَّسول ﷺ على صيغةٍ واحدةٍ عند تكرار التَّلفُّظ بالحديث وهذا يشهد له ما نراه في حياتنا العامَّة إذ إنَّ المرء قد يروي حكايةً عدَّة مرَّاتٍ باختلافٍ في ألفاظها مع المحافظة على جوهرها وفحواها.

(1) السنن،السنة/باب في الحوض: 4/238.
(2) السنة: 1/34.
(3) الأمالي: 408 تحقيق د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ـ عمان ـ دار ابن القَيِّم ـ الدمام/السعودية، ط الأولى 1412هـ/1991م.

إذا عُلم هذا عرفنا أنَّ حُجَّة كلِّ من ادَّعى أنَّ الأحاديث مرويَّةٌ بالمعنى نظراً لاختلاف الصِّيغ فحجَّته داحضةٌ[1].

ومن عجيب أمر الشَّيخ أنَّه حكم على بعض الأحاديث بأنَّها مرويَّةٌ بالمعنى، وأيَّد قول من أسقط الاحتجاج بها نحويّاً ولُغويّاً معتمداً على رأيٍّ مرجوحٍ فقال[2]: «وإذا كان أبو حيّان وجماعةٌ منعوا الاستدلال بالحديث في المسائل النَّحويَّة، قالوا: لأنَّ الحديث دخل فيه الرِّواية بالمعنى، فكيف يستجيز المؤلف أن يُثبت صفةً الله ـ تعالى ـ بحديث تصرَّف فيه الرُّواة؟».

فكما قدَّمت أنَّ هذا الرَّأي من أبي حيَّان وغيره مرجوحٌ، وجمهرة النُّحاة واللُّغويين على خلافه، وقد نقل الدكتور محمد ضاري حمّادي في كتابه القيِّم: «الحديث النَّبوي الشَّريف وأثره في الدِّراسات اللُّغويّة والنَّحويّة»[3] نُقولاً عن أجيال النَّحْويين واللُّغويين من كتبهم المطبوعة ابتداءً من القرن الثَّاني إلى القرن الثَّالث عشر تدلُّ على استشهادهم بالحديث، بل وعلى بناء القضايا النَّحويّة واللُّغويّة عليه.

وقد كان حريّاً بالشَّيخ ـ وهو من المحسوبين على المُحدِّثين ـ أن يؤيِّد وجهة نظر أهل الحديث، وجمهرة النَّحويين على جواز الاستدلال بالحديث النَّبوي الشَّريف لا العكس كما فعل صاحبنا سامحه الله.

---

(1) ما قدَّمته هنا ينطبق على ما زعمه أبو ريَّة من أنَّ أغلب الأحاديث رُويت بالمعنى والرَّدُّ هنا ردٌّ عليه أيضاً، لئلا اضطر للإعادة.

(2) فتح المعين: 24.

(3) انظر فصل: «الاحتجاج بالحديث خلال العصور»: 371 - 305 من الكتاب المذكور، طبع العراق، ط الأولى 1402هـ/1982م. وانظر كذلك: د. خديجة الحديثي ـ موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف: من 365 - 191 منشورات وزارة الثقافة ـ الجمهورية العراقية1981 ود. موسى الشَّاعر ـ النُّحاة والحديث الشَّريف: 72 -1/45، ط الأولى 1400هـ/1980م.

وأختم مناقشة الشَّيخ بإيراد بعض تأويلاتٍ له، اعتماداً على أنَّ هذه الأحاديث تعارض العقيدة : فقال عند ذكره لحديث: «إنَّ الله خَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بيَدِه» وحديث: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ بيَدِهِ» وقوله تعالى: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ هذه كلُّها، لا تُثبت اليد صفةً لله، بل هي العناية والتَّخصيص.

وقال أيضًا ـ بعد إيراده عدداً من الآيات ـ: «فلو أخذنا بهذه الآيات، أثبتنا له يداً، ويدين، وأيدياً، وهو باطلٌ، فلم يبقَ إلاّ أن يكون التَّعبير باليد مُؤوّلاً بما يقتضيه أسلوب الكلام، فتارةً يؤوَّل بالقدرة، وتارةً بالنِّعمة، وهكذا ولا بدَّ من التَّأويل».

وهذا الكلام يرتدُّ على قائله بسؤالٍ من جنس سؤاله، إذ لو أوّلنا اليد واليدين والأيدي بالقدرة تارة وبالنِّعمة تارة أُخرى لأثبتنا له نعمتين في سياق الكلام الّذي سيق لأجله، أو قُدُراتٍ وهذا فاسدٌ[1].

ثمَّ لا يخفى أنَّ أهل التَّأويل لم يجتمعوا على معنىً واحدٍ للتَّأويل فقد رأينا كيف أوَّل الشَّيخ هذه الأحاديث والآيات الّتي تدلُّ على شيءٍ واحدٍ بأكثر من أربع تأويلاتٍ ممَّا يدلُّ على فساد التَّأويل.

رابعاً: وقفاتٌ مع الشَّيخ محمد الغَزَالي في كتاباته:

يعدُّ الشَّيخ محمد الغَزالي من الدُّعاة الغيورين، والمفكِّرين الحاملين همَّ الإسلام والمسلمين وكتاباته تشهد بذلك، إلاّ أنَّ الشَّيخ على جلالة قدره، وضخامة مجهوده، وصدق مشاعره، لا علم عنده بصنعة الحديث، «فهو داعيةٌ إسلاميٌّ مرموقٌ، ذو فكرٍ ثاقبٍ وعطاءٍ زاخرٍ، ولكنه لا يدخل علميّاً تحت وصف الفقيه، كما لا يدخل تحت وصف المحدِّث، فكلاهما علمٌ قائمٌ يتوفَّر عليه رجالٌ بأعمارهم وعصارات فكرهم، وهما ـ من ثمَّ ـ ليسا من قضايا الفكر العام»[2] الّذي يُحسنه الشَّيخ.

---

(1) قال البَيْهقي: وفي ذلك ـ أي قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ـ مَنَع من حملها على النِّعمة والقدرة، لأنَّه ليس لتخصيص التَّثنيه في نعمَ الله ولا في قدرته معنىً يصحُّ، لأنَّ نعم الله أكثر من أن تُحصى، ولأنَّه خرج مخرج التَّخصيص وتفضيل آدم عليه السلام على إبليس، وحملهما على القدرة أو النِّعمة يزيل معنى التَّفضيل لإشراكهما فيها.

(2) انظر: جمال سلطان ـ أزمة الحوار الديني: 22، دار الصفا ـ القاهرة، ط الأول 1410هـ/1990م.

والشَّيخ في هذا المجال ـ أي الدَّعوة والفكر العام ـ من المُكثرين من التَّأليف، وقد ضمَّن عدداً من مؤلفاته أفكاراً مثيرةً للجدل، جمع أغلبها في كتابه «السُّنَّة النَّبويَّة بين أهل الفقه والحديث» وهو أكثرها إثارةً للنِّقاش والجدال ولولا أنِّي أعلم ـ كما يعلم غيري ـ أنَّ الشَّيخ الغزالي كان معروفاً مشهوراً قبل صُدور هذا الكتاب لقلنا: إنَّه طالب شهرةٍ ـ كما هي عادة من يبحثون عنها ولو بطريق الشَّتائم واستعداء السَّواد الأعظم من الأمَّة[1] ولكنَّ الشَّيخ حتماً ليس كذلك نظراً لشهرته الفائقة قبل هذا الكتاب.

ولسوف أُركِّز مناقشتي معه على هذا الكتاب، ولاسيما تلك الأحاديث الّتي يرفضها بحجَّة معارضتها للعقيدة، أو للشَّريعة، أو الواقع وسوف أُعرِّج على بعض كتبه الأخرى في القليل النَّادر للتَّأييد أحياناً أو للاستشهاد بفكرةٍ أو فقرةٍ منها.

والأمور الّتي سأناقشها مع الشَّيخ هي أحكامه على بعض الأحاديث، ولقد ناقشه غيري فيها، ولكن بما أنَّ المقام يصلح لهذا المقال فلا بأس من الإعادة والزِّيادة أحياناً. فمنهج الشَّيخ في تضعيف الأحاديث أو ردِّها يرجع لحكم عقله لا لقواعد وأصول ومناهج أهل الحديث، وكذلك الأحاديث الّتي ارتضاها فإنَّه قد ارتضاها وفق المنهج ذاته ولإضفاء مُسحةٍ على هذه الأحكام العقليَّة يلصقها ببعض مصطلحات المحدِّثين الدَّقيقة كالشُّذوذ أو العِلّة الّتي لا ينهض لإدراكها إلاّ القلّة النَّادرة من الحفَّاظ والمحدِّثين فكيف بمن ليس بحافظٍ ولا محدِّثٍ؟!.

---

(1) وهذا حال بعض من يطرحون أنفسهم للنَّاس ويكتبون لهم من خلال البحث والتنقيب عن مواطن الجدل والإثارة ونبشها بل والتَّعدِّي على بعض الثَّوابت أحياناً مُحاكاةً منهم لمذهبٍ قديمٍ متجدِّد في طلب الشُّهرة والاستشهار وقد قرأت في بعض كتب الأدب وأظنُّه «البيانٍ والتبيين» للجاحظ، أو«الحيوان» أنَّ أعرابياً بالٍ في زمزم فقيل له: لِمَ؟ فقال: حتّى يُقال إنَّ فلاناً بال في زمزم !!. وذكر البغدادي في «الفَرق بين الفرق»: 210 عن بعض أصحاب التَّواريخ، أنَّ الزَّعفراني [وهو من المرجئة القدريَّة] أراد أن يُشهر نفسه في الآفاق فاكترى رجلاً يخرج إلى مكة يسبُّه ويلعنه في مواسم مكة، ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق.
فالبعض يريد الشُّهرة ولو بطريق الشَّتائم والسِّباب، وقد قالها لي أحدهم مرَّةً وأنا أُناقشه في مسألةٍ علميّةٍ حديثيّةٍ، فقال: أمسك قلمك وردَّ عليَّ !!!

وقبل الدُّخول مع الشَّيخ في مناقشاتٍ، لا بأس من إلقاء نظرةٍ عامَّةٍ على منهجه في قبول الأحاديث ورفضها، للوقوف على شيءٍ من منهجه، فيقول في تعليقه على تخريج الشَّيخ الألباني لكتاب «فقه السِّيرة»[1]: «وقد يختلف علماء السُّنَّة في تصحيح حديثٍ وتضعيفه، ويرى الشَّيخ ناصر ـ بعد تمحيصه للأسانيد ـ أنَّ الحديث ضعيفٌ، وللرَّجل من رسوخ قدمه في السُّنَّة ما يعطيه هذا الحقَّ، أو قد يكون الحديث ضعيفاً عند جمهرة المحدِّثين، لكنِّي أنا قد أنظر لمتن الحديث فأجد معناه متَّفقاً كلَّ الاتفاق مع آيةٍ من كتاب الله، أو أثرٍ من سنَّةٍ صحيحةٍ، فلا أرى حرجاً من روايته، ولا أخشى ضيراً من كتابته.!!

وقال أيضاً[2] ـ بعد استطراده عن منهجه في رفض قبول حديثٍ صحيحٍ ـ: وكما تجاوزت عن هذا الحديث تجاوزت عن مثله أنَّ الرسول ﷺ خطب أصحابه وأعلمهم بالفتن وأصحابها إلى قيام السَّاعة.

فقد صحَّ من كتاب الله وسنَّة رسوله أنَّه لا يعلم الغيوب على هذا النَّحو المفصَّل العجيب.

آثرت هذا المنهج في كتابة السِّيرة فقبلت الأثر الّذي يستقيم متنه مع ما صحَّ من قواعد وأحكامٍ وإن وهى سنده.

وأعرضت عن أحاديث أُخرى توصف بالصِّحة لأنَّها «في فهمي لدين الله وسياسة الدَّعوة لم تنسجم مع السِّياق العام..».

فمن هذين النَّقلين وأمثالهما كثيرٌ، يتبيَّن لنا منهج الشَّيخ في قبول الأحاديث وردِّها مع التَّنبيه على أن هذا لا ينبغي له ولا لكلِّ من لم يُحِط بالسُّنَّة وعلومها، ويتضلَّع منها إلى حدِّ الامتلاء أو المقاربة على الامتلاء.

ويظهر الخلل في الآليَّة الّتي يقبل على أساسها ويرفض، وهو لم يُفصح عنها هنا ولكنَّه أفصح عنها في مواطن أُخرى من كتبه، ألا وهي ـ العقل ـ، فأنَّى لهذا العقل أن يُدرك ما يحتاج لسنواتٍ في تعلُّمه وممارسته هكذا دون جهدٍ!؟.

(1) فقه السيرة: 10 - 9، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط الخامسة 1965م.
(2) المصدر السابق: 13 - 12.

وللنظر إلى النَّقل الأوّل: فهو يقرِّر بأنَّه يقبل الحديث حالة كونه يتفق مع آيةٍ من كتاب الله أو أثرٍ، ولأن الأمر كذلك فما حاجتنا بالحديث الضعيف؟، ولنقتصر على هذه الآية، أو ذلك الأثر، ولست أُنكر عليه أن يقبله لهذا الأمر فيعتقده ولاسيما إذا كان الأمر يتعلّق بحبِّ الرَّسول ﷺ، ولكنِّي أُنكر عليه أن يُثبته حديثاً، ولو أردنا أن نفتح المجال لمثل هذه الأمور لقبلنا أحاديث موضوعةً.

إذاً فقبول حديث ورؤيته يتَّفق مع آيةٍ أو أثرٍ شيءٌ، وعزو هذا الحديث للرَّسول والجزم بأنَّه من قوله شيءٌ آخر فيه جرأةٌ وتقوُّلٌ على رسول الله ﷺ ولا يخفى ما في التَّقول من وعيدٍ شديدٍ.

أمَّا تضعيفه أو ردُّه للصَّحيح، فهو وإن غلَّفه بغلاف موافقة الأحكام للإسلام أو مخالفتها، إلاّ أنَّه ينطلق من حكمٍ عقليٍّ ليس إلا، وإلا فما الضَّير أن يُعلم الله نبيَّه بأمورٍ يُعلِّمها هو لأُمَّته باعتبار أنه يصدر عن وحيٍّ، ولا يكون ثمَّة تعارض مع نفي علم الغيب عمَّن سوى الله ـ سبحانه ـ.

وبيان منهج قبول الأحاديث وردّها له أهميَّةٌ بالغةٌ، إذ إنَّه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بادِّعاء التَّعارض وعدمه، بل غالباً ما ارتبط برفض الحديث عنده بإشكالٍ طرحه، أو طُرح له، وفي الغالب يقدِّم حكم عقله على كلِّ الأحكام!! وهو ها هنا ينسى ما قد قاله عن منهجه بالرَّغم من عدم قبولي له لاتصافه بالمزاجيَّة والبُعد عن الأحكام العلميَّة.

بل إنَّه يتخلّى عن حقائق قرَّرها في كتابه الأخير (المُثير) بالرَّغم من ضبابيَّتها وعُموميَّتها، ومن ذلك ما قرره بقوله[1]: «فإذا استجمع الخبر شروط الصِّحة المُقرَّرة بين العلماء[2]، فلا معنى لرفضه، وإذا وقع خلافٌ محترمٌ في توفر هذه الشُّروط أصبح الأمر في سعةٍ، وأمكن وجود وجهات نظرٍ شتّى».

(1) انظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: ص 26 فما بعدها.
(2) انظر كيف عبر بقوله العلماء، ولم يقل «المحدِّثين» وهي عبارةٌ ضبابيَّةٌ قد تُوهم أنَّ القواعد يقرِّرها علماء الشَّريعة بغضِّ النَّظر عن تخصُّصهم، فكلُّ واحدٍ منهم مُخوَّلٌ لهذا، وهذه مغالطةٌ.

ولكنَّ الشَّيخ عند التَّطبيق يخالف هذا، ويرفض أحاديث استجمعت شروط الصَّحة، ولم يقع فيها خلافٌ محترمٌ أو غير محترمٍ، وإنَّما وقع خلافٌ في فهم معنى الحديث، وقد يدَّعي هذا الخلاف أناسٌ لهم مآرب معيَّنة فلا يكون لخلافهم معنى، ومع ذلك فإنّنا نجد الشَّيخ يرفض الحديث بالرَّغم من أحكام أهل الصَّنعة على الحديث وصحَّته، لأنَّهم المُخوَّلون وحدهم لهذا الشَّأن وليس غيرهم، بل إنَّنا نجد الشَّيخ وبعبارات ومصطلحات أهل الحديث يردُّ الأحاديث بجرأةٍ دون مستندٍ أو دليلٍ، سوى أنَّ الحديث قد خالف حكم عقله، فيقول: هذا حديثٌ معلولٌ، وأحياناً يقول: إنَّ في الحديث علَّةً قادحةً تنزل به عن مرتبة الصِّحة ومن ذلك قوله[1]: «وقد وقع لي وأنا في الجزائر أنَّ طالباً سألني أصحيحٌ أنَّ موسى عليه السلام فقأ عين مَلَك الموت عندما جاء لقبض روحه، بعدما استوفى أجله؟ فقلت للطالب وأنا ضائق الصَّدر: وماذا يُفيدك هذا الحديث؟ إنَّه لا يتَّصل بعقيدةٍ ولا يرتبط به عملٌ، والأُمَّة الإسلاميَّة اليوم تدور عليها الرَّحى، وخُصومها طامعون في إخماد أنفاسها ! اشتغل بما هو أهمُّ وأجدى !.

قال الطَّالب: أحببت أن أعرف هل الحديث صحيحٌ أم لا؟ فقلت له مُتبرِّماً: الحديث مرويٌّ عن أبي هُريرة، وقد جادل البعض في صحَّته.

وعدت لنفسي أفكِّر: إنَّ الحديث صحيح السَّند، لكنَّ متنه يُثير الرِّيبة، إذ يفيد أنَّ موسى يكره الموت، ولا يحبُّ لقاء الله بعدما انتهى أجله، وهذا المعنى مرفوضٌ بالنِّسبة إلى الصَّالحين من عباد الله كما جاء في الحديث الآخر: «مَنْ أحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ».

فكيف بأنبياء الله؟ وكيف بواحدٍ من أولي العزم؟ إنَّ كراهيَّته للموت بعد ما جاء ملكه أمرٌ مُستغربٌ ! ثمَّ هل الملائكة تُعرض لهم العاهات الّتي تعرض للبشر من عمىً أو عورٍ؟ ذاك بعيدٌ.

(1) وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه عددٌ من حفَّاظ الحديث منهم الشَّيخان، فقد أخرجه البُخاريُّ في أكثر من موضعٍ منها، الجنائز/69 من أحب الدفن في الأرض المقدسة: 93- 2/92، ومُسلمٌ، الفضائل/بابٌ من فضائل موسى عليه السلام: 4/1842 رقم (2372).

قلت: «لعلَّ متن الحديث معلولٌ، وأي ما كان الأمر فليس لديَّ ما يدفعني إلى إطالة الفكر فيه».

ثمَّ شرع في البحث عن شرحه والوقوف على توجيهات العلماء له وختم هذه الجوله بقوله[1]: «هذا الدِّفاع كلُّه خفيف الوزن، وهو دفاعٌ تافهٌ لا يُساغ»!!.

ومن وصم مُنكر الحديث بالإلحاد فهو يستطيل في أعراض المسلمين، والحقُّ أنَّ في متنه علَّةً قادحةً تنزل به عن مرتبة الصِّحة .

ورفضه أو قبوله خلافٌ فكريٌّ، وليس خلافاً عقائديّاً.

والعلَّة في المتن يبصرها المحقِّقون وتخفى على أصحاب الفكر السَّطحي».

وهذا المثال يبيِّن شيئاً من منهج الغزالي في ردِّ الأحاديث ورفضها، فهو أولاً ضاق صدره من الحديث، ثمّ أجاب بإيجازٍ أنَّ البعض قد جادل في صحَّته، ثمَّ انتهى إلى أنَّ متنه مثيرٌ للرِّيبة بالرَّغم من صحَّة سنده، فلعلَّه يكون معلولاً، ثمَّ انتهى إلى أنَّ به علَّةً قادحةً، وهذه العلل يبصرها المحقِّقون!!.

إذاً هي مراحلُ عدَّةٌ نظر فيها إلى الحديث نظرةً عقليَّةً، وتوصَّل عقليّاً إلى أنَّ في الحديث علَّةً قادحةً، والسؤال: أين الدِّراسة الحديثيَّة لهذا الحديث وغيره، حتّى توصَّل الشَّيخ إلى هذه النَّتائج الخطيرة؟

فالجواب: هي غائبةٌ لفقدان الشَّيخ لها، وإلاّ فالمُحدِّثون لا يرفضون أيَّ اجتهادٍ ييسير ومنهجهم ووفق قواعدهم وأُصولهم، وقبل ذلك بامتلاك أدواتهم وإتقان علومهم. أمَّا الحكم بمجرَّد الهوى ودعوى العقلانيَّة فلا. وللوصول إلى النَّتيجة الّتي انتهى إليها الشَّيخ لابدَّ من عُبُور عدَّة حواجز، أوّلها: حاجز النَّظر في إسناد الحديث، وهل يصحُّ أم لا؟ وثانيهما النَّظر في متنه من حيث الشُّذوذ والعلَّة والاضطراب، فإذا سلم الحديث من هذين الحاجزين فهو في الغالب صحيحٌ، ومن النَّادر أن يردَّ العلماء حديثاً بعد ذلك، إلاّ إن ثبت يقيناً أنَّه يتعارض مع الأمور الواضحات، كالآيات أو الأحاديث المتواترات وغير ذلك من المُسلَّمات واليقينيات.

(1) السنة النبوية: 29.

ولا أدري عند أيِّ مـرحلةٍ رفض الشَّـيخ الحـديث؟ وهل وجـد من ردَّه، أم أن الخلاف بين العلماء يتمحور حول فهم معناه وحمله؟.

ومن الأجوبة الّتي أجاب بها العلماء وأرتضيها حملهم صورة ملك الموت الّتي أتى بها على غير الصُّورة المعهودة عند الأنبياء والّتي يعرفونه من خلالها، فضربه موسى ففقأ عينه الّتي تصوَّر وتخيَّل بها، فموسى فقأ عين التَّخييل لا الحقيقة.

وليس يعني هذا كما فهم الشَّيخ كراهية موسى للقاء ربِّه، بل إنَّ في موسى عليه السلام حدَّةً، وهذه الحدَّة هي الّتي قادته للبطش ـ بالمصري ـ عندما استنجده واحدٌ من قومه، وهذه الحدَّة هي الّتي جعلته يُلقى بالتَّوراة وهو راجعٌ من ميقات ربِّه ويأخذ بشعر أخيه هارون ولحيته ويجرُّه إليه، وهي أيضاً الّتي جعلته يتسرَّع ويلطم ملك الموت، فأيُّ إشكالٍ في هذا؟!

والأمثلة على رفض الشَّيخ الأحاديث بحجَّة تعارضها مع الكتاب أو السُّنَّة أو الرَّأي والعقل كثيرةٌ، لا أكاد أُحصيها، بل إنَّ كتابه مُمحَّضٌ لها، ولا أستطيع أن أتتبَّع كلَّ موضعٍ ولهذا فسوف أقتصر على مثالين من كتبه، أحدهما قبوله لأحاديث ضعيفةٍ بالرَّغم من تعارضها مع القرآن وأحاديث أخرى، ورفضه لأحاديث صحيحةٍ بحجَّة تعارضها مع أُصولٍ ثابتةٍ، كالقرآن أو السُّنَّة أو العقل، مع التَّنبيه على أنَّ كتابه الأخير والمُسمَّى بـ «السُّنّة النَّبويَّة بين أهل الفقه وأهل الحديث» فيه الشَّيء الكثير من الصِّنف الثَّاني أي رفض الأحاديث الصَّحيحة بحججٍ واهيةٍ ويعسر عليَّ الإحاطة بالرَّدِّ عليه في هذه العُجالة، وقد تكفَّل غيري بهذا في كتبٍ مستقلَّةٍ، بعضها غثٌّ وردَّة فعلٍ، وبعضها متينٌ وبكلامٍ علميٍّ.

أمَّا مثال قبوله الأحاديث الضَّعيفة بل الموضوعة بالرَّغم من تعارضها مع الأُصول الثَّابتة ما قاله[1] في انتقاد أصحاب الخرافات: وهؤلاء يصدق عليهم ما رواه ابن الجَوْزي[2] بسنده عن ابن عبّاس أنَّه دخل على عائشة ـ رضي الله عنها ـ

(1) الجانب العاطفي في الإسلام: 6

(2) الموضوعات: 1/176، كما أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»: 8/360، والحارث في «مسنده» كما في «بغية الباحث»: 2/805 رقم (823) وفيه: يُحاسب النَّاس على قدر عُقولهم.

فقال: ياأمَّ المؤمنين: أرأيت الرَّجل يقلُّ قيامه ويكثر رقاده، وآخرُ يكثُر قيامه ويقلُ رقاده أيُّهما أحبُّ إليك؟ قالت: سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: «أحْسَنُهُمَا عَقْلاً» فقلت: يا رسول الله إنَّما أسألك عن عبادتهما، فقال: «يَا عَائِشَةُ، إنَّهُمَا لا يُسألانِ عَنْ عِبَادَتِهِمَا، إنَّمَا يُسْأَلانِ عَنْ عُقُولِهِمَا، فَمَنْ كَانَ أعْقَلَ كَانَ أفْضَلَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ» وقال أيضاً: وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «إنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ مِنْ أهْلِ الصَّلاة وَأهْلِ الصِّيَامِ وَأهْلِ الحَجِّ وَأهْلِ الجِهَادِ فَمَا يُجْزَى يَوْمَ القِيَامَةِ إلاّ بِقَدْرِ عَقْلِه»[1].

فالشَّيخ ذكر في البداية أنَّه روى هذين الحديثين عن ابن الجَوْزي، والظَّنُّ يتوجه نحو أحد كتابين إمَّا «العلل المُتناهية» أو «الموضوعات» ومع ذلك علّق عليهما قائلاً: «اعتمدت في تدوين هذه الأحاديث على ابن الجَوْزي ولكن يبدو أنَّ أسانيدها ضعيفةٌ فلم أرها في الصِّحاح ولا في الحسان وإنَّما أغراني بقبولها أنَّ معناها دلَّت عليه نصوصٌ أُخرى ثابتةٌ»!!.

ولقد تملَّكني العجب وأنا أرى هذا المنهج عند الشَّيخ، فهو يقبل هذه الأحاديث، وقد سبق وبيَّنت شيئاً من منهجه في قبول الأحاديث الضَّعيفة إن وافقت عقله، ويحاول أن يلصقها بالنُّصوص الثَّابتة، ولم يبيِّن لنا هذه النُّصوص الثَّابتة الّتي اعتمد عليها. ثمَّ إنَّ هذين النَّصَّين اللّذين ذكرهما في عداد الموضوعات، ولأن الشَّيخ قد صرَّح بنقلهما عن ابن الجَوْزي فقد عرف أنَّه إنَّما رواهما في كتابه «الموضوعات» وهو مُخصَّصٌ لذكر الأحاديث الموضوعة فهو وإن نوزع في بعض ما أورده، إلاّ أن هذين الحديثين ليسا ممَّا نُوزع فيه، بل إنَّ السُّيوطيَّ الّذي تعقبه في غالب الأحيان قد أورد هذين الحديثين، فجزم بوضع أحدهما ونقل ما يؤكِّد وضع الآخر[2].

---

(1) أخرجه ابن الجَوْزي في «الموضوعات»: 1/172، وأخرجه أيضاً: ابن أبي الدُّنيا في «العقل وفضله»: 39 - 38رقم (14) وابن أبي حاتم في «العلل»: 2/129 وقال: سمعت ابن أبي الثلج يقول: «ذكرت هذا الحديث ليحيى بن مَعين، فقال: هذا حديثٌ باطلٌ...» ورواه العُقَيلي في «الضعفاء»: 193 - 4/192، وابن حبَّان في «المجروحين»: 3/40، والطَّبراني في «المعجم الصغير»: 1/108، والخطيب في «تاريخ بغداد»: 13/79، وأورده كذلك ابن القَيِّم في «المنار المنيف»: 65، دار الكتب العلمية ـ بيروت 1408هـ/1988م. والسُّيوطي كذلك في «اللآلئ المصنوعة» 1/124، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»:1/203، والقاري في «الأسرار المرفوعة»: 442، والشَّوكاني في «الفوائد المَجموعة»: 475 وغيرهم، وهذه الكتب كلُّها مخصَّصةٌ للموضوعات!!.

(2) انظر: اللآلئ المصنوعة: 1/126، 128.

ثمَّ إنَّ الحديثين يعارضان آياتٍ كثيرةً في كتاب الله منها قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1] وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[2] فالسُّؤال يقع على العمل لا العقل.

وهذا الحديث الواهي يخالف أحاديث صحيحةً كثيرةً منها حديث تميمٍ الدَّاري أنَّ رسول الله ﷺ قال[3] : «أوّلُ مَا يُحاسَبُ بِهِ العَبْدُ الصَّلاةَ، فَإِنْ تَمَّتْ فَقَدْ أفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، ثُمَّ سَائِرُ الأعْمَالِ». فبيَّن الحديث أنَّ أوّل ما يُسأل عنه المرء ويُحاسب عليه الصَّلاة، وهي من العبادة، بل عمود العبادة فأيُّ نصوصٍ ثابتةٍ تؤيِّد الحديث المزعوم بعد ذلك؟.

أمَّا عن ردِّه الأحاديث بحجَّة معارضة الأصول الثَّابتة!! أيضاً فهو كثيرٌ، مثال ذلك قوله: «وقد رأيت الجهل بالقرآن يبلغ حدّاً منكراً عند شرح حديث مُسلمٍ: كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ» فإنَّ شارح الحديث زعم أنَّ الحديث قيل في المدينة المنوَّرة وأنَّه نسخ ما نزل بمكة من قوله تعالى ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾.

والزَّعم بأنَّ حديث آحادٍ ينسخُ آية من القرآن زعمٌ في غاية الغثاثة! ثمَّ إنَّ الآية الّتي قيل بنسخها تكرّر معناها في القرآن أربع مرّات، مرَّتين في سورتي الأنعام والنَّحل المكِّيتين ، ومرَّتين في سورتي البقرة والمائدة المدنيتين!! بل ما جاء في سورة المائدة هو من آخر ما نزل من الوحي.

---

(1) الحجر: 92.

(2) سورة الملك: 2.

(3) أخرجه بهذا السِّياق الطبراني في «الأوائل»: 50 رقم (23)، وأخرجه كذلك: ابن ماجه في «السنن»: 1/458 رقم (1426)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: 345-8/344، وفي «الإيمان»: 37 رقم (112)، وأحمد في «المسند»: 103 /4، والطَّبراني في «المعجم الكبير»: 51 /2 رقم (1255، 1256)، والحاكم في «المستدرك»: 263 -1/262. وانظر كذلك: أبو داود في «السنن »: 1/229 رقم (866).

فكيف يفكِّر عاقلٌ في وقوع النَّسخ؟ ثمَّ إنَّ عدداً من الصَّحابة بينهم ابن عبّاس، وعدداً من التَّابعين فيهم الشَّعبي وسعيد بن جُبيرٍ رفضوا حديث مُسلمٍ! فكيف نترك آيةً لحديثٍ موضع لَغَطٍ.

والمُدقِّق في كلام الغَزَالي يظنُّ أنَّ الحديث مختلفٌ فيه، أو أنَّ العلماء قد اختلفوا في الأخذ به اختلافاً كبيراً يوجب النَّظر فيه. والحال ليس كذلك إذ إنَّ هذا الحديث ليس موضع لغطٍ كما قال الغَزالي، وإن كان كذلك فليُبيِّن لنا ما نوع اللَّغط؟ وعلى أيِّ صعيدٍ حصل ؟وما الصَّواب في حمأة اللَّغط هذا؟ ولن يستطيع.

لأنَّ هذا الحديث مرويٌّ عن عددٍ من الصَّحابة أحدهم أبو هُريرة، وقد قال ابن عبد البرِّ[1] عن حديث أبي هُريرة: هذا حديثٌ ثابتٌ صحيحٌ مجتمعٌ على صحَّته.

هذا فيما يخصُّ رواية أبي هُريرة وحدها، أمَّا الرِّوايات عن غيره فهي كثيرةٌ، قال عبد الرحمن زعيتر[2]: «هذا الحديث الّذي يصفه بهذه العبارة [موضع لغطٍ] قد رواه تسعةٌ من الصَّحابة في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد: فقد أخرجه الشَّيخان من حديث أبي ثَعلبة، وأخرجه مالك ومُسلمٌ والتِّرمذي والنَّسائي من حديث خالد ابن الوليد، وأخرجه التِّرمذي من حديث العرباض بن سارية، وأخرجه مُسلمٌ والنَّسائي وأبو داود من حديث ابن عباس وأبو داود من حديث المقدام بن معدِ يكربٍ، وأخرجه أحمد والبزَّار والطَّبراني من حديث أبي الدَّرداء، وأخرجه الطَّبراني من حديث أبي أُمامة».

فكيف يسوغ للغزالي بعد هذا وصف الحديث بهذا الوصف، بل إنَّني أتساءل ما الهدف من إيراده لهذا المثال؟ فالمعروف أنَّ غايته من هذا الكتاب الرَّدُّ على أهل الحديث، وحاصل الأمر أنَّ إيراده هذا المثال يعدُّ انتقاداً لأهل الفقه وأهل الحديث معاً، إذ القائلون به الجمهرة الغالبة من الفقهاء، بل فقهاء الأمصار كلُّهم، وأرباب المذاهب جميعهم واختلافهم في أشياء أخرى ليس في ثبوت الحديث بل بتفسير ما المراد بـ «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ».

(1) التمهيد: 1/139.

(2) تفنيد أخطاء الشيخ الغزالي: 117، دار المنطلق، الإمارات العربية ـ دبي ط الأولى 1410 هـ/1990م.

أمَّا قوله إنَّ عدداً من الصَّحابة بينهم ابن عبّاس وعدداً من التَّابعين فيهم الشَّعبي وسعيد بن جُبيرٍ رفضوا حديث مُسلمٍ فكلامٌ تافهٌ لا وزن له، إذ لو ثبت يقيناً أنَّ فلاناً قد أفتى بخلاف الحديث لا يعني هذا ردَّه له ورفضه، أمَّا ما قاله عن عدد من الصَّحابة فليذكرهم.

أمَّا الرِّواية عن ابن عبّاس ففي غاية الفساد ـ كما قال ابن حزمٍ[1] لأنَّها عن جُوَيبرٍ وهو هالكٌ. عن الضَّحَّاك، وهو ضعيفٌ ولا حجَّة في أحدٍ غير النَّبيِّ ﷺ.

وهذا غيضٌ من فيضٍ بثَّه في كتابه المشار إليه، وهناك أمورٌ أخرى كثيرةٌ بثَّها في كتبه الأخرى تسير وفق نفس المنهج، وهناك اعتراضاتٌ كثيرةٌ عليه، وليس هذا موضع مناقشته التَّفصيليَّة في كلِّ تلك الآراء لأنَّني أردت المثال لا الاستقصاء، إذ إنَّ الكتب الّتي تصدَّت للرَّدِّ على الغزالي فيها الغُنْية، ولاسيما تلك الرُّدود العلميَّة المتينة، لا السَّطحيَّة العاطفيَّة.

وأختم مناقشتي للشَّيخ بملاحظةٍ لاحظتها على كتابه هذا، إن كان يتَّفق في الهدف مع كتبه السَّالفة أم لا؟ إذ إنَّه من المعروف أنَّ الشَّيخ يكتب بدافع الحُرْقة على الدِّين ولأجل الإصلاح، ولكنَّ اللَّهجة العدائية والأحكام المُرتجلة، والغمزات الكثيرة المتكرِّرة تجعلني أتساءل بعد مُضيِّ سنواتٍ على صدور الكتاب، هل حقَّق الغاية المرجوَّة؟ أم أنَّه زاد في تعكير الجو العلمي في مشارق الارض ومغاربها؟ ولم يسعد به إلاّ نفرٌ محدودةٌ أعدادهم معروفةٌ مواقفهم. ولم يؤدِّ هذا الكتاب إلى تقريبهم قيد أُنملةٍ، وإنَّما رأوا فيه تقرُّباً منهم، أي عكس ما كان يُرجى.

(1) المحلى: 7/401.